الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 29 تموز 2026
العدد 5837 السنة العشرون
Mercredi 29 Juillet 2026 no 5837 20ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 5

برنامج الأغذية العالمي يفرغ مستودعات لبنان

الصحناوي يكسر حرمة التطبيع السياسي: عشاء على شرف نتنياهو

إسرائيل لا تريد الانسحاب ولا تريد الأوروبيين 2

طهران - مسقط

مشروع اتفاق حول «هرمز»

8

طهران تقدّر ان احتمال تصاعد التوتر يبقى مرتفعاً، خصوصاً ربطاً بزيارة نتنياهو إلى واشنطن (اسوشييتد برس)

قضية اليوم

عندما «يشتغل الوضوح» مع الصحناوي

العشاء الذي جمع الصحناوي مع نتنياهو في واشنطن مساء الإثنين (من الويب)

ميسم رزق

لم تكن صورة أنطون الصحناوي إلى جانب بنيامين نتنياهو بحاجة إلى كثير من التعليق أو التحليل. أحياناً، تختصر صورة واحدة ما تعجز مئات الصفحات عن شرحه. وهي وإن لم تكن مفاجئة لمن يتابع مسار الرجل وعلاقاته وخياراته، إلا أنها تضع أمام اللبنانيين مشهداً واضحاً لا يحتاج إلى كثير من التأويل، عن رجل أعمال لبناني الهوية صهيوني الهوى.

وفي وقت يواصل فيه العدو الإسرائيلي زرع الموت في الجنوب ومحو القرى، اختار المصرفيّ وسارق أموال المودعين أن يستضيف في واشنطن رئيس حكومة الإبادة، في لحظة تختصر مشهداً سياسياً كاملاً.

فالرجل لم يكن يوماً شخصية بعيدة عن السياسة. مواقفه وخياراته كانت معروفة، لكنّ الصورة نقلت النقاش إلى مستوى آخر. لم تعد القضية مجرّد موقف سياسي لـ«زوج الست»، ملكة جمال الحمضيات، مورغان أورتاغوس التي كانت تشجّع إسرائيل على ارتكاب مجزرة في تشييع السيد حسن نصرالله. والإشكالية ليست في الصورة، لأن الصحناوي يجلس في مكانه الطبيعي مع القتلة في محور «إيستين»، بل في أنها كشفت حجم التداخل بين المال والعلاقات الدولية والسياسة، وأعادت طرح السؤال حول دور رجال الأعمال الذين يمتلكون شبكات نفوذ عابرة للحدود، وحول تأثير هذه الشبكات في القرار الوطني وفي تشكيل وعي الناس.

المصيبة أن الرجل بات يملك منظومة أوسع من العلاقات التي بُنيت خلال سنوات، تمتدّ بين المال والإعلام والسياسة، وتقوم على تحويل القوة الاقتصادية إلى تأثير سياسي وثقافي. فصاحب المال الكثير لا يحتاج دائماً إلى منصب رسمي ليغيّر المعادلات؛ يكفي أن يمتلك القدرة على تمويل الحضور، وفتح المنابر، وصناعة الأصوات التي تكرّر الخطاب الذي يخدم رؤيته.

وهنا تكمن القضية الأساسية: شبكة النفوذ ليست فقط في المصارف والشركات، بل في الإعلام والسياسة والفضاء العام. هناك إعلاميون ووسائل إعلام وناشطون وشخصيات سياسية يصبحون جزءاً من منظومة خطابية متكاملة، تساهم في إعادة تعريف الأولويات الوطنية، ذلك أن الرجل انتقل من سارق لأموال الناس تستوجب محاسبته إلى وسيلة لضرب هوية البلد وركائزه وتحويله إلى منصّة تخدم المشروع الإسرائيلي في المنطقة، علماً أن بين المُسجّلين على لائحة «الرواتب الشهرية» التي يدفعها، نواباً في البرلمان صاروا معروفين بكتلة أنطون الصحناوي، ومهمتهم تمرير مشاريع قوانين تخدم إسرائيل وتسويق خطاب يبيّض صورتها.

الصحناوي استضاف، مساء الإثنين، عشاءً تأبينياً للسيناتور الصهيوني ليندسي غراهام، في فندق «فور سيزونز» في العاصمة الأميركية، بمشاركة نتنياهو وزوجته سارة، إلى جانب شقيقة غراهام، السيناتورة المُعيّنة دارلين غراهام، كما حضر أعضاء في مجلس الشيوخ من الجمهوريين والديمقراطيين، ومستشار البيت الأبيض ستيفن ميلر، ووزير الأمن الداخلي ماركواين مولين.

ويبقى السؤال الذي لا يمكن تجاهله: كيف سيتعامل لبنان الرسمي مع ظهور رجل أعمال لبناني إلى جانب رئيس حكومة العدو في لحظة حرب؟ وكيف ستطبّل الأبواق المُلمّعة لصورته والمُتشدّقة بصداقته، والأهم تلك المعروفة بأنه وليّ نعمتها؟

نتنياهو لا يريد الانسحاب ويريد الجنوب بلا أوروبيين

لا يمكن قراءة زيارة بنيامين نتنياهو إلى العاصمة الأميركية باعتبارها محطة بروتوكولية ضمن الاتصالات السياسية المعتادة. فاختيار توقيتها، قبل اجتماعات روما المقررة بين وفد سلطة الوصاية ووفد العدو، ويبدو أن الهدف الأساسي هو الحصول على تفهّم أميركي لقاربة إسرائيلية تقوم على إبقاء مسألة الانسحاب منفصلة عن مسار المفاوض، بدل اعتبارها نتيجة طبيعية لأي تفاهم يتم التوصل إليه. وفي هذا السياق نقلت قناة 12 العبرية عن رئيسة دائرة الإعلام تسيبي هوتوبلي أنه «خلال اجتماع ترامب ونتنياهو لم تطرح أي مطالب بانسحاب إسرائيلي إضافي في أي من الجبهات».

الطرح الذي يحمله نتنياهو يقوم على تحويل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل إلى عنصر دائم في معادلة التفاوض، وليس إلى ورقة مؤقتة مرتبطة بمرحلة انتقالية.

وبذلك يصبح الاحتلال أداة تفاوضية بحد ذاته، تسمح لإسرائيل بالحفاظ على نفوذ ميداني مستمر تحت عنوان الضرورات الأمنية. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، لا يُتعامل مع الاتفاق كخطة واضحة تؤدي في نهايتها إلى انسحاب تدريجي، بل كإطار يمكن عبره إدارة الواقع القائم وإطالة أمد الوجود العسكري بحجة مراقبة قدرة الدولة اللبنانية على فرض الاستقرار وضبط الحدود.

ويظهر هذا التوجه بصورة أوضح عبر تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس حول إمكانية تطبيق ما يسمى «نموذج غزة» في لبنان. فالمسألة هنا تتجاوز فكرة الردع أو حماية الحدود، لتصل إلى استخدام القوة العسكرية في إعادة صياغة طبيعة المنطقة الحدودية نفسها. إذ يتحول القصف والدمار الواسع إلى وسيلة لإحداث تغيير ميداني طويل الأمد، عبر إضعاف البنية العمرانية وإجبار السكان على الابتعاد عن مناطقهم، بما يؤدي عملياً إلى إنشاء حزام أمني غير معلن تفرضه إسرائيل على الأرض.

> نجحت واشنطن في إخضاع لبنان للإرادة الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى إنهاء دور «اليونيفل»

عتب أوروبي على لبنان

في غضون ذلك، كشف تقرير دبلوماسي تلقته مرجعية رسمية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت جميع المقترحات التي طُرحت لإشراك وحدات من قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان في مرحلة تطبيق اتفاق الإطار. وبعدما اقترح الجيش اللبناني على الوسيط الأميركي الاستعانة بقوات «اليونيفل» التي تستمر مهمتها حتى نهاية العام، أبلغت واشنطن الجانب اللبناني برفض إسرائيل أي دور للأمم المتحدة في هذا الملف.

وبحسب التقرير، شدّد الإسرائيليون على رفض أي مشاركة فرنسية في الاجتماعات التنسيقية، إضافة إلى رفضهم أي حضور للوحدة الإسبانية، باعتبار إسبانيا «دولة معادية لإسرائيل». كذلك طُرح اقتراح بالاستعانة بالوحدة الإيطالية، استناداً إلى أن روما لا تشهد توتراً في علاقاتها مع إسرائيل، وترتبط بعلاقة جيدة مع واشنطن. إلا أن التقرير يشير إلى أن القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) أبلغت الجهات الرسمية اللبنانية، بعد مراجعة الجانب الإسرائيلي، برفض تل أبيب أيضاً منح الوحدة الإيطالية أي دور، إذ تعتبر إسرائيل، وفق التقرير، أنه لم تعد هناك حاجة إلى وجود قوات دولية في جنوب لبنان، وأن أي ترتيبات أمنية يجب أن تتم عبر تنسيق مباشر بين الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي، بوساطة الجيش الأميركي حصراً.

وفي المقابل، ينقل دبلوماسيون أوروبيون، ولا سيما الفرنسيون، عتب حكوماتهم على الحكومة اللبنانية لعدم توجيهها حتى الآن طلباً رسمياً إلى الأمم المتحدة لتمديد ولاية قوات «اليونيفل»، رغم الدعوات الأوروبية المتكررة التي ربطت أي تمديد أو إرسال قوات أوروبية إضافية بقرار رسمي من الدولة اللبنانية.

ويُحذّر هؤلاء من أن اقتراب موعد انتهاء ولاية «اليونيفل»، بالتوازي مع ما ينص عليه اتفاق الإطار من إنشاء لجنة تنسيق عسكرية ثلاثية برئاسة القيادة المركزية الأميركية لمتابعة الأوضاع في الجنوب، قد يُفضي إلى إنهاء أي دور أوروبي في هذا الملف، ويُبقي لبنان في مواجهة ترتيبات أمنية تُدار حصراً عبر القناة الأميركية.

وتؤكّد المصادر أن واشنطن نجحت، إلى حدّ كبير، في دفع لبنان إلى الخضوع للإرادة الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى إنهاء دور قوات الأمم المتحدة في الجنوب، وتقليص الحضور الفرنسي على وجه الخصوص. وتضيف أن هذا الملف كان من أبرز بنود البحث بين الرئيس اللبناني جوزيف عون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وبحسب مصادر وزارية، فإن الضغوط الأميركية التي تتعرّض لها الحكومة اللبنانية تحول حتى الآن دون توجيه طلب رسمي إلى الأمم المتحدة لتمديد ولاية قوات «اليونيفل»، مشيرة إلى أن العربصة النيابية التي وقّعها أكثر من 80 نائباً، رغم أهميتها السياسية، لا يمكن أن تحلّ محل قرار رسمي يصدر عن الحكومة اللبنانية.

وكشفت المصادر أن فرنسا تنسّق مع ألمانيا لإعداد تصوّر لقوة أوروبية متعدّدة الجنسيات، بهدف تجنّب أي فراغ أمني في الجنوب إذا انهار اتفاق الإطار، واستجابة لطلب الرئيس اللبناني. إلا أن مصادر دبلوماسية تؤكّد أن مستقبل الترتيبات الأمنية في الجنوب يبقى رهناً بالموقف الرسمي اللبناني، ويتطلّب قراراً سياسياً جريئاً من الحكومة، لمنع انفراد إسرائيل بإدارة المشهد الأمني في الجنوب، وما قد يترتّب على ذلك من انعكاسات سلبية على انتشار الجيش اللبناني ودوره.

(الأخبار)

أخبار

تجمع طرابلسي حليف للشرع

كشفت مصادر مطّلعة في طرابلس أن شخصيات التقاها وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني خلال زيارته الأخيرة للبنان، باشرت العمل على إنشاء إطار سياسي جديد، يضم سياسيين وقيادات محلية ورجال دين وفاعليات من طرابلس والشمال، ويهدف إلى «تعزيز التمثيل السياسي لطرابلس وتحسينه، ومواجهة القوى التي فرضت نفسها على المدينة، سواء عبر الاستقواء بالوصاية السورية السابقة أو عبر مؤسسات الدولة»، وفق تعبير أحد المعنيين بالملف. كما يسعى إلى تبنّي خطاب يقوم على «التعاون الكامل مع دمشق في معالجة مشكلات لبنان السياسية والتنموية»، مع الاستفادة من المتغيرات التي أفرزها الحكم السوري الجديد في مواجهة القيادات التقليدية في المدينة.

وتشير المصادر إلى أن غالبية المنخرطين في هذا الإطار هم من الشخصيات التي عُرفت سابقاً بمعارضتها للنظام السوري السابق، وخاضت مواجهات سياسية مع حزب الله وقوى علوية في طرابلس. كما يجمعهم الاعتقاد بأن «تيار المستقبل»، برئاسة الرئيس سعد الحريري، لم يعد يمثّل الشارع السنّي، علماً أن بعضهم كان في السابق من قياداته. وتضيف المصادر أن القائمين على هذا التجمع يراهنون على الحصول على دعم سوري يعزّز حضورهم داخل المدينة، تمهيداً لخوض الاستحقاقات المقبلة، سواء على المستوى النقابي أو النيابي.

مؤتمر «حماية لبنان»

يستعد رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل لإطلاق جولة جديدة من اللقاءات السياسية، تمهيداً للدعوة إلى لقاء وطني تحت عنوان «حماية لبنان»، يُفترض أن يضم عدداً من القوى والأحزاب والشخصيات السياسية. وبحسب المعلومات، فإن الدعوات قد تستثني بعض القوى البارزة، وفي مقدمها حزب الله و«القوات اللبنانية».

ونقل أحد نواب «التيار» أن فكرة المؤتمر طُرحت خلال لقاءات أجراها باسيل مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، والنائب السابق وليد جنبلاط، اللذين أبديا تأييدهما للمبادرة، وأكدا أنهما سيرسلان من يمثلهما. إلى جانب «تيار المردة» ورئيسه الوزير السابق سليمان فرنجية.

ووفق المصادر، يهدف المؤتمر إلى بلورة موقف سياسي جامع يقوم على رفض انخراط لبنان في حروب المنطقة أو إلحاقه بأي محور إقليمي، مع التأكيد على اعتماد المفاوضات سبيلاً لتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة. كما سيشدد على حصرية قرار الحرب والسلم والسلاح بيد الدولة، وعلى التمسك بالدستور المنبثق عن اتفاق الطائف بوصفه المرجعية الناظمة لعمل مؤسسات الدولة، ويرفض كل أشكال التحريض على الاقتتال الداخلي، وخطابات التخوين والترهيب والعزل، وأي مظاهر تعيد البلاد إلى منطق الميليشيات. ويركز على اعتبار الجيش اللبناني المؤسسة الضامنة للأمن والاستقرار، وضرورة تحصينه من أي انقسامات داخلية، إلى جانب رفض أي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية، مع التشديد على أهمية التزام النظام السوري الجديد بعدم العودة إلى سياسات التدخل في لبنان.

وزير العدل «في الخدمة» دائماً

كشفت مصادر رسمية أنه بعد إبلاغ الجيش اللبناني الوسيط الأميركي بأن دخول عناصره إلى المنازل والأملاك الخاصة يحتاج إلى إذن قضائي، لجأت الولايات المتحدة إلى مسؤولين في الحكومة للبحث في مخرج يسمح للجيش بالعمل بحرية كاملة في إطار «عملية المسح والتطهير» في المناطق التجريبية.

وفيما تؤكد المراجع الرسمية أن القوانين النافذة تمنع القوى الأمنية والعسكرية من دخول أي ملكية خاصة من دون إذن قضائي، تبرّع وزير العدل عادل نصار بالكشف عن قرار صادر في مطلع تسعينيات القرن الماضي يمنح الجيش اللبناني صلاحية دخول الأملاك الخاصة من دون إذن مسبق، عندما يكون الهدف نزع السلاح غير الشرعي من أيدي الأفراد أو الجماعات.

إلا أن الجيش اللبناني أوضح، عند عرض الأميركيين هذا الطرح عليه، أن القرار المشار إليه يطبّق في حالات وجود جرم قائم أو تهديد أمني فعلي، ولا يشمل حالات الاشتباه أو عمليات التفتيش الاستباقية القائمة على فرضيات. وبحسب المصادر، شدد الجيش على أن صلاحياته تخوّله اقتحام أي مكان في لبنان عند وقوع جريمة مشهودة، أو عند وجود استخدام مباشر للسلاح يهدد السلم الأهلي، وهو ما لا ينطبق على الواقع القائم في الجنوب. وأضافت المصادر أن ما تطالب به إسرائيل عملياً هو قيام الجيش اللبناني بتفتيش منازل الجنوبيين لتوفير ضمانات أمنية لها، في وقت تواصل فيه الامتناع عن الانسحاب من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها.

وكرّر الجيش، أمام الوسيط الأميركي، أن الأشهر الخمسة عشر الفاصلة بين اندلاع حرب 2 آذار وتوقف الحرب في 27 تشرين الثاني 2024 شهدت عمليات تفتيش واسعة نفذها في المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني، أسفرت عن ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من دون الحاجة إلى دخول الأملاك الخاصة. وأكد أن ما تتحدث عنه إسرائيل اليوم من أسلحة يرتبط بمجريات الحرب الأخيرة، ولا توجد أي أدلة تثبت أن وجود هذه الأسلحة سابق لاندلاع الحرب.

(الأخبار)

مقالة

مسار واشنطن غطاء للعجز: لبنان يحتاج إلى خيارات أخرى

كريم حداد

يقول رئيس الجمهورية إن مسار واشنطن سيقود إلى وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وإنهاء الاحتلال، وإطلاق الأسرى، وإعادة النازحين إلى قراهم، ثم إعمار البيوت التي هدّمها العدو. وهذه، من حيث المبدأ، ليست مطالب موضع خلاف بين اللبنانيين، بل هي الحد الأدنى الذي يُفترض بأي دولة أن تعمل لتحقيقه. لكن المشكلة ليست في الأهداف المُعلنة، بل في الوسيلة المُختارة، وفي تحويل وسيلة لم تُثبت قدرتها إلى قدر سياسي وحيد، ثم مطالبة اللبنانيين بالصبر عليها فيما قراهم تُمحى، وأرضهم تُحتل، وأهلهم ينتظرون على أبواب منازل لم تعد موجودة.

ثم إن وقف إطلاق النار لا تجوز مصادرته دعائياً ونسبته إلى مسار جاء بعده أو نشأ على هامشه. وقف إطلاق النار، مهما كانت قنوات الوساطة التي ساعدت على تثبيته، صنعته قبل كل شيء تضحيات اللبنانيين وصمودهم وتعقيدات الحرب وتوازناتها الإقليمية. أمّا الاختبار الحقيقي للمسار السياسي فكان يفترض أن يبدأ في اليوم التالي: هل أوقف الغارات، هل منع نسف البيوت، هل ألزم المحتل بجدول انسحاب وهل أعاد المدنيين بلا إذن إسرائيلي؟

الجواب الذي تقدّمه الأرض، لا المواقف هو: لا.

القيادة السياسية لا تُقاس بما تعد به، بل بما تحقّقه. ولا يكفي أن يكرر الرئيس خمس أولويات صحيحة إذا كان المسار الذي تبناه لا يفرض واحدة منها على إسرائيل. فهو تحدّث عن وقف العدوان والانسحاب وإطلاق الأسرى وعودة النازحين وإعادة الإعمار، وقدّم التفاوض برعاية أميركية بوصفه الطريق الواقعي إلى هذه الغايات. لكن الوقائع اللاحقة أظهرت أن إسرائيل لم تتعامل مع هذا الطريق كالتزام متبادل، بل كفرصة لشراء الوقت، وتثبيت وقائع ميدانية، ونقل مركز الضغط من الاحتلال إلى الداخل اللبناني. فبدل أن يكون الانسحاب الإسرائيلي شرط البدء، أصبح موضوعاً مؤجّلاً ومُجزّأً إلى «مناطق تجريبية»، فيما رُبطت خطواته بإجراءات لبنانية داخلية تمسّ توازن القوة والقدرة على الردع.

المشكلة الأشد خطورة أن الاعتداءات لم تتوقف. الاحتلال لم ينته، والأسرى لم يعودوا، وعشرات آلاف النازحين ما زالوا بعيدين عن بلداتهم، بينما تستمر عمليات هدم المنازل وتجريف الأحياء ومنع الأهالي من الوصول إلى أراضيهم. وقد تحدّثت تقارير ميدانية حديثة عن بقاء قوات إسرائيلية في شريط يصل عمقه إلى نحو عشرة كيلومترات، وعن تضرر أو تدمير أكثر من تسعين ألف منزل منذ اندلاع الحرب في آذار، فيما لم تعد قرى حدودية عديدة قابلة للسكن. هذه ليست مجرد «خروقات» تقنية لوقف إطلاق النار. وصف ما يجري بالخروقات يخفّف من حقيقة الفعل ويجعله سلسلة حوادث منفصلة، بينما نحن أمام سياسة متصلة: احتلال، ومنع للعودة، وتدمير للمساكن، وإزالة للبنية التحتية، وضرب لشروط الحياة الزراعية والاجتماعية. إنها إبادة عمرانية بالمعنى الدقيق: استهداف المكان الذي يجعل الجماعة قادرة على البقاء في أرضها. فالبيت في الجنوب ليس حجارة فقط؛ هو سند الملكية، وذاكرة العائلة، وشبكة القرابة، ومصدر الرزق، وعلاقة الإنسان بأرضه. وحين يُهدم البيت بعد توقف القتال، أو تحت سيطرة الجيش المحتل، لا يكون الهدف العسكري هو التفسير الأقرب، بل إنتاج نزوح طويل الأمد وتحويل المؤقت إلى دائم.

حتى مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان طالب إسرائيل بإنهاء احتلالها ووقف هدم المنازل، محذّراً من أن هذه الأعمال قد ترقى إلى جرائم حرب. كما وثّقت منظمة العفو الدولية، في مرحلة سابقة، تدمير آلاف المنشآت المدنية بواسطة الجرافات والمتفجّرات في مناطق كانت القوات الإسرائيلية تسيطر عليها، بما في ذلك عمليات جرت بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ومن دون ضرورة عسكرية ظاهرة.

> لم يحقّق اتفاق الإطار أي هدف من العناوين الخمسة التي طرحها عون، والمشكلة في إنكار أن التمسك بهذا المسار وحده، لن يكون طريقاً لاستعادة الأرض

ليس المطلوب من رئيس الجمهورية أن يصنع المعجزات، ولا أن يتجاهل اختلال موازين القوى، لكن المطلوب ألّا يقدّم العجز على أنه حكمة، وألّا يحوّل التبعية للوسيط الأميركي إلى سياسة وطنية مكتملة. كون مسار واشنطن، تحوّل في صيغته الراهنة، من أداة لإنهاء الاحتلال إلى إطار لإدارة الاحتلال. وبدلاً من أن تكون القضية احتلالاً وعدواناً يجب أن يتوقفا، تصبح القضية الأساسية ما ينبغي للبنان أن يفعله داخل حدوده كي تقرر إسرائيل، في الوقت الذي يناسبها، الانسحاب من جزء من أرض احتلتها بالقوة.

أمّا البديل، فهو لا يعني إلغاء السياسة أو رفض التفاوض من حيث المبدأ. البديل هو إنهاء احتكار واشنطن للملف، ورفض أن تكون المفاوضات هي المظلة الوحيدة التي يتحرك لبنان تحتها. يجب نقل القضية مجدداً إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة، لا عبر شكاوى روتينية تُحفظ في الأدراج، بل بحملة دبلوماسية مفتوحة تطلب تحديداً زمنياً للانسحاب، وتوثيقاً دولياً يومياً للهدم والقتل ومنع العودة، وآلية واضحة للمساءلة. وإذا عطّل الفيتو الأميركي مجلس الأمن، فعلى لبنان أن يلجأ إلى الجمعية العامة وإلى كل الأطر القانونية والحقوقية المُتاحة، وأن يحوّل الاعتداءات من أخبار عابرة إلى ملف دولي متراكم يرفع كلفة الاحتلال السياسية والقضائية.

ويجب كذلك فتح المسارات القضائية الدولية، وتكليف فريق لبناني دائم بجمع الأدلة على تدمير الممتلكات والتهجير والقتل واستهداف المنشآت المدنية. فإعادة الإعمار لا تعني أن تمحو الدولة آثار الجريمة على نفقتها ثم تعفي المعتدي من المسؤولية، بل أن تطالب بالتعويضات وتثبت حق الأفراد والبلديات والدولة في ملاحقة من خطّط ونفّذ وأمر. وقد شدّدت منظمة العفو الدولية على حق الضحايا في جبر الضرر وعلى ضرورة التحقيق في التدمير المتعمّد بوصفه جريمة حرب محتملة.

أمّا داخلياً، فلا بد من استراتيجية وطنية للدفاع لا تقوم على تجريد لبنان مُسبقاً من عناصر قوته، ولا على وضع الجيش والمقاومة في مواجهة بعضهما. المطلوب تكامل يحمي الأرض ويمنع الفتنة: جيش أقوى تسليحاً وقدرة، ودولة تتحمل مسؤولياتها، ومقاومة تُدرج قدراتها ضمن رؤية وطنية لمواجهة الاحتلال، بدلاً من تقديم أوراق القوة مجاناً على أمل أن تكافئ إسرائيل لبنان بالانسحاب. التاريخ القريب يقول العكس: إسرائيل تنسحب عندما تصبح كلفة بقائها أعلى من منفعتها، لا عندما تتلقّى ضمانات مجانية بأمنها فيما يبقى أمن اللبنانيين مؤجّلاً.

ولا يجوز ربط إعمار الجنوب بنتيجة المفاوضات أو برضى الخارج. على الدولة أن تبدأ فوراً مسح الأضرار، وتثبيت الملكيات، ودفع بدلات الإيواء، وتأمين المدارس والمستوصفات والبنى الأساسية، وإنشاء صندوق وطني شفّاف للإعمار يخضع لرقابة قضائية ونيابية. العودة فعل سيادي ومقاوم في آن، وتأخيرها يمنح الاحتلال ما يريده: أرضاً بلا أهل وقرى تتحوّل مع الوقت إلى حزام أمني دائم.

كذلك يحتاج لبنان إلى إطار دبلوماسي متعدّد الأطراف يضم دولاً عربية وإسلامية وأوروبية، وإلى ربط أي تعاون دولي مع إسرائيل بوقف الهدم والانسحاب. ليس المطلوب أوهاماً عن إنصاف دولي سريع، بل توزيع أوراق الضغط وعدم تركها كلها في يد دولة واحدة منحازة. ويمكن للبنان أن يعلن بوضوح أن استمرار الاعتداءات سيؤدي إلى تعليق التفاوض بصيغته الحالية، وأن كل خطوة لبنانية يجب أن تقابلها خطوة إسرائيلية متزامنة وقابلة للتحقّق، لا وعد مؤجل ولا نص غامض.

إن أخطر ما في خطاب الرئاسة أنه يطلب من أهل الجنوب أن يصدّقوا المستقبل فيما يرون الحاضر يُدمّر أمام أعينهم. لا يمكن مطالبة النازح بالثقة بمسار لا يعيده إلى بيته، ولا مطالبة الأسير بالصبر على تفاوض لا يطلقه، ولا مطالبة اللبنانيين بالتخلّي عن عناصر قوتهم قبل أن ينسحب الاحتلال ويتوقف العدوان. السياسة الواقعية تبدأ من الاعتراف بالفشل، لا من تجميله.

تقرير

«الرواتب الستة» تدخل في نفق السياسة النـقدية

زينب بزي

لم يكد قانون منح العاملين في القطاع العام ستة رواتب إضافية يدخل حيّز التنفيذ، حتى انتقل الجدل من إقرار الزيادة نفسها إلى كيفية تنفيذها. فبعد سنوات من المطالبات بتصحيح الأجور التي فقدت معظم قيمتها منذ بداية الانهيار المالي، اعتبر الموظفون أنّ القانون يشكّل خطوة أولى نحو استعادة جزء من قدرتهم الشرائية. إلا أن الملف عاد إلى نقطة الخلاف مع بدء البحث في كيفية دفع المفعول الرجعي المُستحقّ منذ آذار الماضي، بعدما برز توجه داخل وزارة المالية

> **هناك تنسيق بين وزارة المال ومصرف لبنان لتسديد الرواتب الستة وإبعاد الضغوط النقدية**

إلى تقسيطه على عدة دفعات بدلاً من دفعه دفعةً واحدة، وهو ما ترفضه روابط موظفي القطاع العام التي بدأت تلوّح بالتصعيد.

يأتي هذا التوجه في وقت تواجه فيه المالية العامة ضغوطاً متزايدة نتيجة تداعيات الحرب، التي انعكست تراجعاً في إيرادات الدولة خلال النصف الأول من السنة. فقد أدّى توقف عدد كبير من المؤسسات والمصالح الاقتصادية، ولا سيما في المناطق المتضررة، إلى انخفاض التحصيل الضريبي والرسوم. كما ساهم إقرار قانون تمديد المهل الضريبية الذي اتُّخذ بسبب الحرب وتعطّل النشاط الاقتصادي، في تأجيل دخول جزء من الإيرادات إلى الخزينة، علماً أن السياسة النقدية وتوازنها مرتبطان اليوم بقدرة الخزينة على التحصيل. فما أُقرّ اليوم هو فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة بقيمة 56,500 مليار ليرة لتغطية كلفة الرواتب الستة للعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات والأسلاك العسكرية والمتقاعدين، من آذار حتى نهاية العام. أي إنه سيترتب على وزارة المال تسديد المبالغ من آذار لغاية تموز على شكل مفعول رجعي، ثم الانتظام بتسديد المستحقات شهرياً. وهذا المبلغ الرجعي يمثّل نصف الكتلة النقدية المتداولة الآن والبالغة 58 ألف مليار ليرة، أي إن ضخّ كامل قيمة المبلغ فوراً قد يشكّل مشكلة نقدية متزامنة مع مشكلة التأخير في التحصيل، أي التأخّر في البيات امتصاص النقد.

بحسب معلومات «الأخبار»، يجري تنسيق مع مصرف لبنان لوضع آلية تتيح تنفيذ القانون من دون إحداث ضغوط على الكتلة النقدية. وتخشى الوزارة أن يؤدّي دفع المفعول الرجعي المتراكم دفعة واحدة إلى ضخّ سيولة كبيرة في السوق خلال فترة قصيرة، بما قد ينعكس على الأسعار وسعر الصرف، فتتكلل الزيادة التي حصل عليها الموظفون، ويصبح الهدف من إقرارها مُهدَداً.

على هذا الأساس تُطرح اليوم مسألة التقسيط. وبين تمسّك الموظفين بحقهم في قبض كامل مستحقاتهم فوراً، وإصرار وزارة المالية ومصرف لبنان على توزيعها على دفعات تجنّباً لضخ سيولة كبيرة في السوق وما قد يرافقها من ضغوط تضخمية ونقدية، يعود الملف إلى نقطة الخلاف من جديد. والروابط تؤكد أن هذه الزيادة لا تشكل سوى تعويض جزئي عن تراجع القدرة الشرائية، ولا تعيد الرواتب إلى مستوياتها السابقة، معتبرة أن أي تأخير في دفع المفعول الرجعي أو تقسيطه سيؤدي إلى خسارة إضافية في قيمته الفعلية، في ظل استمرار التضخّم وارتفاع كلفة المعيشة.

ولا يقتصر هذا التخوّف على الاعتبارات النقدية، بل يرتبط أيضاً بواقع المالية العامة. فالحرب

(هيثم الموسوي)

انعكست مباشرة على إيرادات الدولة خلال النصف الأول من السنة، بعدما تعطّلت مؤسسات ومصالح اقتصادية في عدد كبير من المناطق، وتراجع النشاط التجاري والإنتاجي، ما أدّى إلى انخفاض التحصيل الضريبي والرسوم. كما أصدر وزير المالية ياسين جابر قراراً بتمديد جميع المهل القانونية الواقعة بين 2 كانون الثاني و31 آذار 2026، والمتعلّقة بالضرائب والرسوم التي تحقّقها وتحصّلها مديرية المالية العامة، حتى 29 أيار 2026، مبرراً ذلك بتداعيات الحرب وما خلّفته من دمار وتعطيل للحياة العامة. ورغم أن القرار لم يُعفِ المكلّفين من الضرائب، فإنه أجّل مواعيد التصريح والتسديد، ما أدّى إلى تأخير دخول جزء من الإيرادات إلى الخزينة في مرحلة تستعد فيها الدولة لتحمّل كلفة إضافية كبيرة لتنفيذ القانون.

ويتزامن ذلك مع تداول كتاب يحدد آلية دفع الفروقات، ويعكس عملياً توجه وزارة المالية نحو التقسيط. ووفقاً لما ورد في الكتاب، لن تُدفع المستحقات المتراكمة عن الفترة الممتدّة من الأول من آذار حتى نهاية كانون الأول 2026 دفعة واحدة، بل ستُوزّع على أشهر متتالية، بحيث يُصرف في كل شهر نصف التعويض المؤقّت المُستحقّ عن أحد الأشهر السابقة، بالتزامن مع التعويض المؤقّت المُستحقّ عن الشهر الجاري. وتبدأ الآلية بدفع نصف التعويض المُستحقّ عن شهر آذار 2026 مع التعويض المُستحقّ عن شهر أيلول، ثم النصف الآخر من شهر آذار مع تعويض تشرين الأول، لتستمر الآلية بالشكل نفسه خلال الأشهر اللاحقة حتى استكمال دفع المبلغ كاملاً، وذلك خلال مدة اثني عشر شهراً.

تقرير

عودة قسرية إلى عقد الفيول العراقي

لماذا كل هذا اللفّ وهذا الدوران في وزارة الطاقة؟ ألم يكن مُجدياً من الأساس الاعتراف بأهمية وجدوى عقد الفيول العراقي باعتباره أساساً لاستمرار التغذية بالكهرباء في المرحلة الحالية بدلاً من وقف الاستفادة منه ثم استجداء العراق لتجديده؟ فما حصل في زيارة رئيس الحكومة نواف سلام الذي يرافقه وزيرا الطاقة والمال إلى العراق، للطلب منه تجديد هذا العقد في سياق نقاش يتعلّق بإعادة تشغيل خط نفط كركوك

> **الشحّ المالي يدفع لبنان إلى استجداء العراق لبيعه الفيول بمهل تسديد طويلة**

- طرابلس، ليس سوى ترجمة لـ«اللارؤية» وانعدام التخطيط وإغفال السياق السياسي للعمل على أساس ردّ الفعل بدلاً من المبادرة. أصلاً، خطّ النفط لم يكن أولوية لبنانية، ولم يبادر لبنان إلى طرحه إلا بعدما تلقّى طلباً واضحاً من الرئيس السوري أحمد الشرع بذلك، بينما طلب تجديد عقد الفيول العراقي هو انعكاس للضياع الرسمي في التعامل مع مسألة بهذه الحساسية. والضياع يحصل لا فقط بسبب وقف ثم طلب تجديد هذا العقد، بل لأن الحكومة لم تعترف بعد بأن المشكلة تتعلّق

(هيثم الموسوي)

بالدولار، ومن خلال رفع تعرفة الكهرباء.

غير أن التعامل مع المسألة وفق المسار البنيوي، لم يحصل بعد. ليس واضحاً في خطة الوزير والهيئة الناظمة للقطاع، كيف سيتم التعامل مع قدرة لبنان على جذب عملات أجنبية كافية لكل الحاجات في السوق ومن ضمنها حاجات الكهرباء. وليس واضحاً ما هي الخيارات المُتاحة. هناك ما يشبه خريطة طريق للخصخصة والخطوات الواجبة في هذا الاتجاه، إنما ما الذي يمنع أن يحصل خلال ما في الكتل النقدية التي تدار بهشاشة عالية اليوم، ليفقد السوق توازنه ولا يعود ممكناً للشركات التي تتعاطى في قطاع الكهرباء من الحصول على كل حاجاتها بالعملة الأجنبية.

على أي حال، جاء العقد العراقي، ليعالج المشكلة بشكل ظرفي ومؤقّت لأنه يتيح التسديد بعد سنة من التسلّم. وتأسس هذا العقد أيام الوزير وليد فياض في تموز 2021 ووقع البلدان اتفاقية تقضي بتزويد لبنان بمليون طن متري سنوياً من زيت الوقود الثقيل. وهذا النوع من الوقود لا يتطابق مع المواصفات الفنية لمعامل الإنتاج في لبنان، ما دفع وزارة الطاقة إلى اعتماد آلية مُقايضة لاستبدال الشحنات العراقية بشحنات من الوقود المُطابق للمواصفات.

جرى تجديد العقد أكثر من مرّة، أولاها في عام 2023 مع زيادة الكمية إلى 2 مليون طن سنوياً، وفي تشرين الثاني 2024 أيضاً وافق العراق على سحب 1,5 مليون طن، وفي مطلع 2025 أقرّ مُلحقاً إضافياً لتأمين الكميات لستة أشهر أخرى للحفاظ على الحد الأدنى من التغذية الكهربائية. وبنتيجة هذا العقد وتجديداته، تراكم على لبنان مبلغ كبير من المال. فالواقع، أن لبنان لم يكن يدفع أي قرش من الفواتير العراقية رغم طول مهلة السداد. وكانت آلية التسديد تقوم على «مقايضة غير نقدية» يفتح مصرف لبنان بموجبها حساباً ائتمانياً لصالح البنك المركزي العراقي بالليرة اللبنانية على أن تُصرف هذه الأرصدة حصراً داخل الأراضي اللبنانية مقابل خدمات محلية ولا سيما في مجالات الرعاية الصحية، والخدمات الطبية، والاستشارات. إلا أن هذه الآلية اصطدمت بتعقيدات هيكلية وقانونية؛ فلم يتمكّن لبنان من تقديم الخدمات الموازية، وتمنّع المصرف المركزي اللبناني عن فتح خطوط ائتمان جديدة غير مُغطّاة نقدياً. نتيجة ذلك، تحوّلت الشحنات إلى ديون سيادية متراكمة في ذمة الدولة اللبنانية لصالح العراق. أمّا في العراق فيقدّرون أن الالتزامات المالية غير المدفوعة اليوم تبلغ 2,7 مليار دولار، بينما تشير المعلومات في لبنان إلى أنها لا تزيد عن ملياري دولار.

لكن لم يظهر أي وضوح بشأن الكميات ونوع الفيول ومهل تسديد المتأخرات أو ما يستحق من العقد المُجدّد. باختصار المسألة لم تُحسم بعد. فهذا العقد، كما كان عليه في السنوات الماضية، يؤمّن كميات شهرية من الزيت الثقيل الذي يتمّ استبداله بكمية تصل إلى النصف تبعاً للأسعار العالمية، واستخدام الناتج المُستبدل بما يتيح لمؤسسة كهرباء لبنان تشغيل المعامل وإنتاج نحو أربع ساعات كهرباء يومياً. ورغم مزاعم وزارة الطاقة في الورقة التي عُرضت على مجلس الوزراء باسم «سياسة القطاع» والتي تُلمح إلى إنتاج يومي يصل إلى 10 ساعات كهرباء، فإن الواقع يختلف جذرياً، إذ لا يتخطّى الإنتاج ما متوسطه 5 ساعات يومياً.

صحيح أن الكهرباء التي تُنتج فيها هدر بنسبة 40% بين الهدر التقني والسرقة للتيار، إلا أن ذلك ليس سوى جزءاً من الحقيقة. فالمشكلة الأساسية أن الدورة المالية بين الإنتاج والجباية لم تعد تكفي لسدّ ثمن الفيول المُستورد بعد ارتفاع الأسعار. وهذا الأمر كان يمكن تداركه لفترة أطول، لو قرّرت وزارة الطاقة الاستمرار بالعمل بالعقد العراقي لأن التسديد لم يكن واجباً سوى بعد سنة من تسلّم الكميات بينما الدورة المالية للإنتاج والجباية تُراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر، أي إن الوزارة كان يمكنها أن تراكم مبالغ كبيرة لتمويل الاستيراد.

أيضاً، لا يمكن اعتبار أن الدورة المالية هي المشكلة الأساس، بل هي المشكلة التي أوجد لها حلاً وزير الطاقة السابق وليد فياض من خلال العقد العراقي. إنما المشكلة الفعلية أنه لا توجد عملات أجنبية كافية لدى مصرف لبنان والخزينة لتمويل شراء الفيول بشكل مُستدام. فمصرف لبنان ليس قادراً على تمويل مؤسسة كهرباء بالدولارات اللازمة لشراء الفيول، أو على الأقل ليس كل الكمية التي تطلبها، مع أنها كمية ضئيلة اليوم لا تكفي لتشغيل المعامل بنصف طاقتها. جرى التحايل على هذه المشكلة من دولرة الفواتير والسماح بالجباية بتوفير الدولارات لاستيراد الفيول اللازم لتشغيل المعامل.

بعد عودة الوفد اللبناني من العراق، لم تظهر أي تصريحات أو مواقف توضح النقطتين اللتين سافر الوفد اللبناني من أجلهما. وبحسب المُعطيات المُتداولة، فإن العراق وافق على تجديد عقد الفيول،

تقرير

برنامج الأغذية العالمي يُفرغ مستودعات لبنان!

علمت «الأخبار» أن عدداً من الأجهزة الأمنية اللبنانية، ولا سيما المديرية العامة لأمن الدولة وإدارة الجمارك، تلقّى معلومات تفيد بأن «برنامج الأغذية العالمي» (WFP) يشتري كميات كبيرة من المواد الغذائية من السوق اللبنانية، تمهيداً لتصديرها إلى سوريا دعماً لأنشطة البرنامج هناك. وعلى إثر ذلك، رفعت هذه الأجهزة تقارير إلى كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط، ووزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد.

وتتعامل الأجهزة الأمنية مع هذه القضية بوصفها مسألة أمن غذائي، لا مجرد حركة تجارية أو تهريب عبر الحدود. فالكتب الأمنية التي وُجّهت إلى الجهات الرسمية اتخذت طابع التحذير، ودعت إلى تقييد هذه الأنشطة في ظل الاستنزاف المستمر للمخزون الغذائي اللبناني، ولا سيما أن المؤشرات الإقليمية والدولية تنذر باحتمال اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد.

فالتوترات في المنطقة، وإقفال مضيقَي هرمز وباب المندب، واحتمال تجدّد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، لا تنعكس على أسعار الطاقة فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الأمن الغذائي العالمي. فعلى سبيل المثال، أدّى تعطّل مرور ناقلات الغاز الطبيعي عبر مضيق هرمز إلى تراجع إنتاج نحو 20% من الأسمدة الأساسية المُستخدمة في الزراعة عالمياً، ما ينذر بارتفاع أسعار الغذاء خلال الأشهر الستة المقبلة، وفق كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ماكسيمو توريرو. وتشمل المحاصيل الأكثر عرضة لارتفاع الأسعار القمح والذرة والحبوب، وهي من الركائز الأساسية لأي نظام غذائي.

> **80% من الأغذية المُستهلكة في لبنان مُستوردة والمخزون في مستودعات شركات الأغذية يكفي ثلاثة أشهر**

كيف تنظر الدولة إلى هذا الملف الخطير؟ ببساطة، لا تفعل شيئاً. فعلى الرغم من هشاشة الواقع اللبناني، لا تزال السلطات تتعامل مع القضية وكأنها لا تمسّ الأمن الغذائي للبلاد. ويزداد الأمر خطورة إذا ما أُخذ في الاعتبار أن نحو 80% من الغذاء المستهلك في لبنان مستورد، وأن المخزون المتوافر في مستودعات الشركات لا يكفي، في أفضل الأحوال، سوى ثلاثة أشهر، في حال بقاء سلاسل الاستيراد مفتوحة ومن دون أي اضطرابات. وهذه المعادلة تقوم أساساً على تلبية حاجات المقيمين في لبنان، والبالغ عددهم نحو 5,5 ملايين شخص. أمّا إذا تحوّل لبنان إلى منصة لتزويد سوريا بالمواد الغذائية عبر المنظمات الدولية، فإن المخزن المحلي مُرشّح للاستنزاف بوتيرة أسرع، خصوصاً في ظل غياب أي ضوابط أو قيود على شراء هذه المنظمات كميات كبيرة من السوق اللبنانية، وإعادة توزيعها في سوريا.

ولا تقتصر التداعيات على المخزون فحسب، بل تمتد مباشرة إلى المستهلك اللبناني. فالسوق يخضع لقانون العرض والطلب، وأي زيادة في الطلب، من دون زيادة موازية في الكميات المعروضة، ستؤدّي حكماً إلى ارتفاع الأسعار، ما يضيف أعباء جديدة على المواطنين في ظل أزمة اقتصادية وظروف أمنية صعبة.

وهذه الوقائع ليست غائبة عن «برنامج الأغذية العالمي». ففي تقريره عن لبنان الصادر في تموز الجاري، أشار البرنامج إلى وجود فجوة تمويل تبلغ 339 مليون دولار لتلبية احتياجات نحو مليون و240 ألف شخص في لبنان، أي ما يقارب ربع المقيمين. ومع عدم تغطية هذه الفجوة من الجهات المانحة، يحذّر البرنامج نفسه من تفاقم انعدام الأمن الغذائي لدى الفئات «الأكثر حاجة». إلا أن الأجهزة الأمنية اللبنانية تشير، في المقابل، إلى مفارقة لافتة، إذ يواصل البرنامج شراء كميات من الغذاء من السوق اللبنانية ونقلها إلى سوريا، متجاهلاً هشاشة الوضع الغذائي في لبنان وتدهور ظروفه الاقتصادية والأمنية.

وتؤكّد أرقام الاستيراد حجم هذه الهشاشة. فقد بلغت قيمة واردات لبنان من المواد الغذائية عام 2025 نحو 3,3 مليارات دولار، أي ما نسبته 15,65% من إجمالي الواردات البالغة 21 ملياراً و75 مليون دولار، وفق بيانات الجمارك اللبنانية. أمّا خلال النصف الأول من عام 2026، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 1,44 مليار دولار، لترتفع حصتها إلى نحو 17% من إجمالي الواردات، التي بلغت 8 مليارات و450 مليون دولار، في مؤشر إضافي إلى تنامي اعتماد لبنان على الاستيراد لتأمين أمنه الغذائي.

(الأخبار)

(برنامج الأغذية العالمي)

تقرير

كيف تحمي الشبكات الاجتماعية الجنوب من الاقتلاع؟

لبنان في زمن الحرب: مجتمع يتحرّك بين الأمكنة ولا يغادرها

ندى أيوب

حين تقع الحرب، تبدو الخرائط العسكرية وكأنّها تختصر المشهد: جبهات، مناطق مُهدَّدة، قرى مُهجَّرة، ومدن تستقبل النازحين. غير أن هذه الخرائط لا تكشف سوى البعد الجغرافي للصراع؛ فهي تُخبر أين وقع القصف، ومن نزح، وإلى أين انتقل، لكنها لا تُظهر ماذا حدث للعائلة التي توزعت بين الجنوب وبيروت ودول الإغتراب، ولا كيف تتحوّل التحويلات والاتصالات وشبكات التضامن جزءاً من بنية الصمود الاجتماعي.

لذلك، لا يمكن النظر إلى لبنان في زمن الحرب كخريطة تتحرك داخلها الجماعات، بل كشبكة من الروابط تعبر الدول، كما تصل بين أماكن محددة: القرية والحي، والمدينة والمخيم، ومكان الإقامة ومسقط الرأس. وبهذا المعنى، لا يعود المكان نقطة ثابتة على الخريطة، بل يغدو عقدة داخل شبكة من العلاقات والذكريات والعادات والموارد. لذلك، لا تقتصر الحرب على تدمير المكان بوصفه حجراً، بل تعيد تشكيل هذه الشبكة بأكملها، التي يشكّل المكان أحد محاورها الأساسية.

ولأن المعركة مع إسرائيل على الأرض ليست عسكرية فقط، بل معركة على إمكان العيش في الجنوب، فالتهجير النهائي قد لا ينتج من القصف وحده، بل من فشل اقتصادي واجتماعي وعجز الناس عن استعادة حياتهم. لذلك يصبح تثبيت السكان وإعادة شروط الحياة جزءاً من المقاومة، ومن حماية المجتمع. والنظر إلى لبنان باعتباره مجتمعاً عابراً لـ«المحليات» يجعل من الأسئلة حول تجربة النزوح تتجاوز أعداد النازحين: أيّ الروابط صمدت وأيّها تفكّك؟ وكيف تحرك المال والرعاية والمعلومات؟ ومن بقي خارج شبكات الدعم؟

ولأن اللبنانيين يعيشون بين أمكنة مُتعدّدة، وفيها، تضرب الحرب شبكة كاملة من العلاقات تمتدّ من الجنوب إلى بيروت، ومنها إلى أفريقيا والخليج وأوروبا والأميركتين. لذلك، لا يقتصر الصمود على مجرّد البقاء الجسدي، بل يتحقّق حين ينجح المجتمع في إعادة وصل ما يسعى العدو إلى قطعه: الإنسان بأرضه، والعائلة بأفرادها، والقرية بمغتربيها، والحاضر بذاكرته، والإغاثة بمشروع المستقبل.

خلال السنوات الثلاث الماضية، واكبنا ملف النزوح بمختلف جوانبه، ورصدنا المبادرات الأهلية، وراقبنا أداء حكومتَي نجيب ميقاتي ونواف سلام خلال جولتي الحرب الإسرائيلية على لبنان عامي 2024 و2026، بالتوازي مع متابعة أداء وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني. وتسمح هذه المتابعة بالخروج بمجموعة من الخلاصات حول تجربة النزوح الجنوبي، التي شارفت على إتمام عامها الثالث.

النزوح ليس قطيعة

في كتاب جماعي حديث حرّره بنيامين إيتزولد وماري غودان، تُطرح مقاربة لفهم الحرب والنزوح من خلال مفهوم «الحياة العابرة للمحليات»، بمعنى أن النزوح ليس مجرّد انتقال من مكان إلى آخر، بل عملية قد يؤثّر بنتيجتها النازح في المكان الذي يصل إليه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وتُظهر تجربة النزوح الجنوبي أن مناطق الاستقبال انتعشت اقتصادياً، كما أنّ النازح يحمل معاناته ومخاوفه وهويته، وربما صراعاته السياسية والاجتماعية، وما يُفسّر جانباً من هواجس أصحاب ثقافة «ما بيشبهونا»، الذين ينظرون إلى النازحين بوصفهم فاعلين في إعادة تشكيل الأمكنة التي يقصدونها.

> **من الإغاثة العاجلة إلى التخطيط المُستدام، تبقى الدولة الحلقة المفقودة في إدارة النزوح**

ويُظهر التاريخ الاجتماعي للبنان، صوراً مكثّفة لإرتباط الجنوب ببيروت عبر النزوح لغايات العمل والتعلّم و... كما تثبت تجربة الاغتراب اللبناني أنّ المهاجرين لم ينفصلوا عن مجتمعاتهم الأصلية، بل وسّعوا مجالها الحيوي عبر التحويلات المالية، وبناء المنازل، ودعم المؤسسات والعائلات.

وتُسلّط الحرب الضوء على قيمة هذه الروابط، إذ تتحوّل من علاقات موسمية بين المغترب والقرية إلى شبكة إنقاذ: تُجمع التبرعات، وتُؤوَى المساكن، وتُنقل العائلات، وتُرسل الأدوية، وتُموّل أعمال الترميم، وتُستخدم العلاقات الشخصية لتأمين التعليم والعلاج والعمل. فالنازح لا يبقى متلقّياً للمساعدة فقط، بل يصبح صلة وصل بين عائلته ومؤسسات الدعم، فيما يتحوّل من بقي في القرية إلى حافظ للمعلومات والممتلكات ووكيل عن الغائبين.

الحفاظ على روابط المجتمع الجنوبي

اللغة الإدارية تُصنّف الناس بين «مقيم» و«نازح»، وكأنّهم يعيشون في عالمين منفصلين. لكنّ واقع الحال أكثر تعقيداً؛ فالعائلة الواحدة قد تتوزّع بين أمكنة عدّة: أب يبقى قرب البلدة لمتابعة الأرض أو العمل، وأمّ تنتقل مع الأطفال إلى منطقة أكثر أمناً، وأقارب في الخارج يرسلون دعماً مالياً. وهذا التوزّع ليس دائماً خياراً، بل استجابة لما تتيحه الموارد. إذ يطرح النزوح سؤالاً حول من امتلك القدرة على الحركة، ومن حُرم منها بسبب الفقر، أو غياب خطط إجلاء رسمية، أو ارتفاع الإيجارات، أو عدم توفّر مراكز نزوح لائقة. بهذا المعنى، لا تنتج الحرب الحركة فقط، بل تنتج أيضاً اللاحركة القسرية. فالقدرة على الفرار ليست موزّعة بالتساوي بين الناس؛ فمن يملك سيارة ومالاً وشبكة علاقات في منطقة آمنة ليس كمن يفتقر إلى هذه الموارد، ومن يحمل جنسية أجنبية ليس كمن لا يملك سوى البقاء تحت الخطر. فتكشف الحرب، أنّ الحركة نوع من رأس المال، وأبعد من فعل جسدي بسيط، حيث يستطيع البعض تحويل علاقاتهم إلى ممرات نجاة، بينما يجد آخرون أنفسهم مُحاصرين. لذلك، لا يكمن السؤال فقط عن أعداد النازحين، بل عن طبيعة الروابط التي تمكّنت العائلات والمجتمع الجنوبي من الحفاظ عليها، وتلك التي تمزّقت تحت ضغط الحرب.

(هروات بوحيدر)

المجتمع الشبكي لا أبعضي الدولة

تقع مسؤولية الحماية والإغاثة والإسكان والتعويض وإعادة الإعمار، على عاتق الدولة، ولا يُمكن إعفاؤها من واجباتها بذريعة ضعف قدراتها. إلا أن الحروب الإسرائيلية المتكررة على لبنان أثبتت أنّ الجزء الأكبر من آليات البقاء لم يكن تابعاً من الدولة وحدها، بل من تحرّك الجمعيات والمؤسسات الدينية والروابط العائلية والمبادرات الفردية وشبكات المغتربين.

وغالباً ما تعمل هذه الاستجابات خارج إطار خطة مركزية موحّدة، وهو ما يُعرف بـ«العمل الإنساني الشبكي». وعلى الرغم من أهميته في توفير الدعم السريع، لكنه يحمل مخاطر إعادة إنتاج الانقسامات المناطقية والطائفية، كما في حالة بعض الجمعيات التي حصرت تدخّلها في مناطق محدّدة جنوباً، أو تلك التي وزّعت مساعدات وفق شبكات القرب والعلاقات، مستفيدة من صلات شخصية وسياسية. كما أن الاعتماد المُفرط على التضامن الأهلي قد يترك الفئات الأكثر هشاشة خارج شبكات الحماية، مثل العمال الأجانب.

لذلك، لا يمكن النظر إلى المجتمع الأهلي بوصفه بديلاً عن الدولة أو نظاماً قائماً بذاته، بل اعتباره شبكة موجودة تحتاج إلى تنظيم وربطها بسياسة عامة واضحة. فحين تجاهلت وزيرة الشؤون الاجتماعية هذه الشبكات، فقدت الدولة جزءاً من المعرفة الميدانية الضرورية لفهم الاحتياجات الفعلية وإدارة الاستجابة وفقها. في المقابل، بدت الاستجابة خلال حرب الـ66 يوماً، بقيادة الوزير السابق ناصر ياسين، أكثر فاعلية ومرونة، انطلاقاً من اعتماد نموذج لامركزي جمع بين دور الوزارة وشبكة من الجمعيات والمبادرات الأهلية والأندية والمجالس البلدية المحلية.

وفي المقابل، فإن الشبكات التي تعمل من دون معايير واضحة قد تتحوّل إلى أنظمة زبائنية مُغلقة، توزّع الحماية وفق القدرة على الوصول لا وفق الحاجة. لذلك يبقى التحدّي الأساسي هو بناء صيغة تجمع بين دولة تتحمّل مسؤوليتها كاملة، ومجتمع يحتفظ بقدرته على المبادرة، ويكون شريكاً منظماً في الاستجابة لا بديلاً عن المؤسسات العامة.

العنف المتعدّد الأبعاد

عندما يُقصف منزل في الجنوب، يمتد أثر القصف إلى الأسرة المقيمة في بيروت، وإلى الابن العامل في الخليج، وإلى الأقارب في أميركا. بهذا المعنى، يتحوّل الخوف والمسؤوليات العاطفية والمالية إلى سلسلة عابرة للأمكنة؛ فقد ينجو الإنسان جسدياً من الخطر، لكنه يظل يعيش الحرب لحظة بلحظة، يتصل بأهله بعد كل غارة، ويتابع أخبارهم بقلق، وقد يحمل شعوراً بالعجز أو الذنب.

ووفق هذه المقاربة، لا ينتهي العنف بانتهاء الانفجار، بل يتحوّل إلى سلسلة متراكمة تمتد عبر الزمن والأمكنة. فالعنف الإسرائيلي ضد الجنوبيين لا يبدأ بالقصف وينتهي به، بل يتواصل عبر النزوح، وفقدان العمل، وارتفاع الإيجارات، واضطراب التعليم، وتوتّر العلاقات العائلية، والتنافس على الموارد، وصولاً إلى خطابات التحريض ضد النازحين.

لذلك، فإن قياس خسائر الحرب بعدد الشهداء والجرحى والمباني المُدمّرة، على فداحته، يبقى عاجزاً عن احتساب كلفة تفكّك الإيقاعات اليومية للحياة. فهناك طفل يتنقّل بين مدارس عدة، وأمّ تفقد شبكة الدعم التي كانت تستند إليها، وعائلة تؤجّل علاجاً أو مشروعاً ضرورياً، وقرية أُخليت تفقد إيقاعها الاجتماعي المعتاد. إنها، في المحصّلة، خسارة للزمن الاجتماعي بقدر ما هي خسارة للمكان المادي.

الجنوب ليس هامشاً

على امتداد الحروب التي اختبرها الجنوب منذ نشوء الكيان الصهيوني على حدوده، سادت صورة توحي بأن بيروت وبقية المناطق اللبنانية تعيش حالة منفصلة عن العدوان الدائر، فيما كان بعض أبناء الجنوب ينظرون بغضب إلى مشاهد السهرات والاحتفالات بينما كانت الصواريخ تسقط على منازلهم وحولهم. لكن هذه الصورة، على قسوتها، تبقى أسيرة الظاهر؛ فالجنوب ليس مجرّد منطقة حدودية يمكن ترتيب وضعها في تفاهم منفصل مع العدو، ولا هامشاً معزولاً عما يجري في لبنان، بل هو جزء مكوّن من شبكات الاقتصاد والعائلة والتعليم والعمل، والسياسة. والأهم، هو أنّ الجنوب، كونه المنطقة الحدودية مع الكيان الصهيوني، يكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة إلى الدول التي ترسم سياساتها وتسخّر قدراتها لضمان حفظ أمن إسرائيل، فيصبح الجنوب وأحواله وترتيباته في الأمن والسياسة بوابة الحديث مع العالم، أكثر من أي عنوان لبناني داخلي آخر.

وعندما تتعطل الزراعة في القرى الحدودية، لا يبقى أثر ذلك محصوراً في تلك القرى، وعندما تنزح الأسر إلى صيدا أو الضاحية، ومنها إلى البقاع أو الجبل أو الشمال، فإنها تعيد تشكيل أنماط الإنفاق والسكن والعمل في المناطق المُستقبلة. وحين يُدمّر منزل، لا تضيع مجرّد قيمة عقارية في الجنوب، بل تنقطع عقدة أساسية تربط الأسرة بالقرية وبالذاكرة. وحين تندلع الحرب في الجنوب تنسحب الآثار الاقتصادية والمالية على البلد برمّته، وحين لا تتاخر إعادة الإعمار لن يتمكّن النازحون من العودة وستتحوّل الإقامة المؤقّتة إلى دائمة في المناطق المُستقبلة.

من هنا، لا يمكن اختزال الإعمار في إعادة بناء الحجر، بل في إعادة بناء المجال الاجتماعي الذي يجعل الاستقرار في الجنوب ممكناً. ويعني ذلك ضمان الأمن، وربط الجنوبي بالخدمات الأساسية، والمدرسة بطلابها، والأرض بمن يزرعها، والقرية بمغتربيها، والأسرة بأفرادها، والسوق المحلي بمورّديه وزبائنه. وهذا يكتسب أهمية إضافية في ظل المخاوف من مشاريع تؤدّي إلى تفتيت مجتمعات جبل عامل الجنوبية وتشتيت سكانها في مختلف المناطق اللبنانية.

من الإغاثة إلى صناعة المستقبل

تعمل هيئات الأمم المتحدة في بلدان مثل لبنان عادةً وفق مسارين: خطط استجابة طارئة للأزمات خلال الحروب والكوارث، وخطط تنموية طويلة الأمد في مراحل الاستقرار. وغالباً ما تبدو الاستجابة الطارئة أكثر فاعلية ووضوحاً، فيما تواجه خطط التنمية المُستدامة تحدّيات كبرى، سواء بسبب طبيعة النظام السياسي والإداري، أو بسبب ضعف التنسيق، وأحياناً اختلالات داخل بعض الهيئات والمنظّمات الدولية نفسها، بما يفتح المجال أمام علاقات غير صحية مع المسؤولين الرسميين. ويمكن لشبكات التضامن المحلية أن تستفيد من هذا النموذج، عبر الانتقال من منطق الاستجابة المؤقّتة عند وقوع الحرب إلى تبنّي سياسات تنموية مُستدامة، بحيث لا ينتهي دورها مع وقف إطلاق النار. فالتضامن الاستثنائي الذي ظهر من الداخل ومن المغتربين يمكن تحويله إلى أدوات دائمة: صناديق لدعم التعليم، ومراكز صحية، ومشاريع زراعية، وصناعات محلية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تثبيت الجنوبيين في أرضهم وتعزيز قدرتهم على البقاء. كما يمكن للمتطوّعين والمبادرات والجمعيات الانتقال من العمل الموسمي المرتبط بالأزمات إلى مؤسسات أكثر تنظيماً، يكون من أهدافها بناء جسور مُستدامة بين مناطق النزوح والبلدات الأصلية.

ريادة الأعمال في زمن التكنو-إقطاعية: بين الأسطورة النيوليبرالية ومتطلّبات السيادة

محمد هاني شقير

كان ثمة وقت آمنّا فيه، بحماس يكاد يكون دينيًا، بأن الشاب المقاول بقميصه غير الرسمي وحاسوبه المحمول سيُنقِذ الاقتصاد العالمي من أزماته. وسارعت الحكومات إلى ركوب هذه الموجة: برامج حضانة، ومنصات دعم، وأجهزة تمويل، وتكوينات جامعية متخصّصة. واستجابت غالبية دول الجنوب لهذا النداء بحماس واضح، آملةً في تحويل جامعاتها إلى مشاتل للابتكار، وشبابها المتعلم إلى قاطرة لاقتصاد أكثر تنوعًا وقدرة.

غير أن سؤالًا جوهريًا يظل عالقًا، في ظل كل هذا الزخم المؤسساتي والخطابي: هل يمكن الحديث حقًا عن حرية ريادية في عالم اقتصادي تتحكم به حفنة من العمالقة الرقميين في قواعد اللعبة، ويمتلكون البيانات، ويفرضون بنيتهم التحتية شرطًا للوصول إلى السوق؟

هذا بالضبط ما يتصدى له الدكتور أحمين شفير، أستاذ باحث بجامعة الجزائر 3، في دراسة علمية طموحة ومُزعجة في آنٍ واحد، تُفكّك أسطورة ريادة الأعمال المعاصرة بأدوات الاقتصاد السياسي والفكر النقدي.

من المقاول المُخاطر إلى رأسمال المخاطرة: تاريخ مفهوم

لفهم المآزق الراهن، لا بدّ من العودة إلى الجذور الفكرية لمفهوم المقاول. فمنذ القرن الثامن عشر، عرّفه ريتشارد كانتيون بوصفه ذلك الفاعل الاقتصادي الذي يقبل المخاطرة في مواجهة الغموض، يشتري بسعر معلوم ويبيع بسعر مجهول. ثم جاء جان باتيست ساي ليُدخل تمييزًا حاسمًا: المقاول ليس مالك رأس المال، بل هو منظّم العمل ومنسّق القيمة. ثم أعلى شومبيتر من شأن المقاول حين رفعه إلى مرتبة البطل الاقتصادي، القاطرة الحقيقية لديناميكية الرأسمالية، عبر ما سمّاه «الهدم الخلّاق» — ذلك الابتكار الذي يُزعزع التوازنات القائمة ليُرسي توازنات جديدة.

بيد أن هذه الصورة البطولية تشوّهت تدريجيًا. فمع صعود الرأسمالية التسييرية في مرحلة ما بعد الحرب، ثم هيمنة المنطق المالي التقليدي منذ ثمانينيات القرن الماضي، جرى توظيف ريادة الأعمال لخدمة منطق الربح الآني. واليوم، في عصر الثورة الصناعية الرابعة، يصطدم هذا المفهوم بواقع لم يعهده من قبل: رأسمالية المنصّات.

الثورة التي التهمت أصحابها

رسم الباحث البريطاني نيك سرنيتشك، في كتابه الصادر عام 2016 Platform Capitalism، أدقّ خارطة لهذا الاقتصاد الجديد. فالمنصّات — «غوغل» و«أمازون» و«ميتا» و«أوبر» و«علي بابا» — لا تمثّل مجرد فاعلين في السوق؛ إنها هي السوق ذاته. تتحكّم بشروط الإنتاج والتوزيع والولوج إلى الزبائن، وتحوّل البيانات إلى مادة خام استراتيجية، مستبدلةً الرأسمالية الصناعية القائمة على قوة العمل برأسمالية جديدة تستند إلى احتكار الانتباه والسلوك والمعلومة. يُميّز سرنيتشك بين خمسة أنواع من المنصّات تهيمن على الفضاء الاقتصادي العالمي:

- منصّات الإعلانات التي تُسوّق انتباه المستخدمين كسلعة للمعلنين
- منصّات السلع التي تحتكر سلاسل القيمة من الإنتاج إلى ما بعد البيع
- منصّات الحوسبة السحابية التي تُشكّل العمود الفقري الخفي لكل نشاط رقمي
- المنصّات الصناعية التي تدمج التقنيات الرقمية في العمليات الإنتاجية
- منصّات العمل التي تُهشّش عمل الإنسان دون امتلاك أي أصل إنتاجي تقليدي

في هذا النظام الجديد، أصبح المقاول — شاء أم أبى — تابعًا رقميًا يشتغل على بنية تحتية لا يمتلكها، ووفق قواعد لم يُشارك في صياغتها، وتحت سلطة خوارزميات تتجاوز سيطرته. وصورة السوق المفتوح على التنافس الحر ما هي إلا خيال يُخفي حقيقة تمركز الثروة واحتكار الريع.

وتذهب الفيلسوفة الأميركية شوشانا زوبوف أبعد من ذلك بمفهوم رأسمالية الرقابة. إذ أصبح السلوك الإنساني ذاته مادةً خاماً لسوق تنبُّئي جديد. كل نقرة وكل بحث وكل تفاعل يُلتقط ويُحلَّل ويُباع. لم يعد المستخدم مجرد مُستهلك، بل أصبح مُنتِجًا للقيمة دون أن يعلم أو يُكافأ.

أمّا الاقتصادي الفرنسي سيدريك دوران، فيُلخّص هذه الديناميكية في مفهوم التكنو-إقطاعية: فالمنصّات الكبرى لم تعد شركات من بين شركات، بل باتت لوردات رقميين يفرضون إتاوة على كل مرور في فضائهم الشبكي، تمامًا كما كان السادة الإقطاعيون يجبون حقوقًا على الأسواق المارة عبر أراضيهم. وهذا ليس عودة إلى الماضي، بل شكل غير مسبوق من الهيمنة يُمارَس عبر الرموز والبيانات.

الهوّة الرقمية: تبعية جنوبية بثوب جديد

هذه الديناميكيات ليست محايدة جيوسياسيًا. إنها تُعيد إنتاج التفاوتات البنيوية الموروثة عن حقبة الاستعمار الصناعي، لكن في صيغة رقمية. فبينما تتمركز مراكز التطوير الخوارزمي ومعالجة البيانات والبنية التحتية السحابية في دول الشمال، تقتصر مساهمة دول الجنوب على توفير العمالة الرقمية المنخفضة الأجر، وتسليم البيانات الخام دون مقابل، واستضافة البنية التحتية المادية لصالح العمالقة التكنولوجيين.

ويصوغ داني رودريك هذا التشخيص بصرامة: «ما نواجهه اليوم ليس فقط فجوة في الدخل أو الإنتاج، بل فجوة في التحكّم بالبيانات والتكنولوجيا والمعرفة، فسياسات "الانفتاح التكنولوجي" المفروضة على الدول النامية تُعيق في الواقع بناء قدراتها الذاتية، وتُبقيها في موقع المستهلك السلبي للحلول المُصمَّمة في مكان آخر، لاقتصادات مختلفة الطبيعة والسياق». في هذا الإطار، المقاول الناشئ الذي يُطلق تطبيقًا رقميًا أو يؤسّس شركة ناشئة لا يتحرر في الواقع، بل هو يندرج في سلسلة ابتكار تابعة يحتل فيها الحلقة الأكثر هشاشةً وضعفًا.

النظام البيني المقاولاتي: مفهوم يحتاج إلى تفكيك

راجت في الأدبيات الدولية والمؤسسات المالية العالمية فكرة النظام البيئي المقاولاتي — ذلك المزيج من العوامل (التمويل، التنظيم، الثقافة، رأس المال البشري، الشبكات، الدعم المؤسساتي) الذي يُفترض أنه يُهيّئ البيئة المناسبة لازدهار المبادرات الاقتصادية. وقد طوّر باحثون كأيزنبرغ وخان وميسغم نماذج تحليلية متطورة لاستيعاب هذا المفهوم.

غير أن هذه الأطر تعاني من ساذجية بنيوية: إذ تفترض أن بإمكانك إعادة إنتاج نموذج وادي السيليكون في أي سياق، متى توفرت «المكوّنات» اللازمة. وهي منطق «الاستنساخ» الذي يتجاهل الخصوصيات السياسية والمؤسساتية والتاريخية لكل مجتمع.

في أغلب البلدان، وضعت برامج وهيئات عديدة — من «دار المقاولاتية» إلى الأجهزة الوطنية للدعم والمرافقة — شكّلت مشهدًا من الزخم الريادي الظاهري. لكن بغياب إصلاحات بنيوية حقيقية في المنظومة المالية، وبغياب سياسة صناعية متماسكة وتمكين تكنولوجي فعلي، يتحول هذا الزخم إلى ريادة أعمال شكلية: ضجيج كثير وقيمة مُضافة شحيحة.

وهذا مردّه إلى قيود داخلية موثّقة وإن ظلت مسكوتًا عنها: ضعف الإطار القانوني وتشتت التشريعات، وغياب التمويل القائم على المخاطرة الحقيقية في ظل هيمنة المنطق البنكي التقليدي المحافظ، وهشاشة مؤسسات الدعم كالحاضنات ومراكز نقل التكنولوجيا، وانفصام عرى البحث الأكاديمي عن المنظومة الإنتاجية، فضلًا عن رسوخ ثقافة الخوف من الفشل في منظومة القيم السائدة. وهي عوائق حقيقية لا تستطيع أي حملة تسويقية لريادة الأعمال أن تُذيبها بالخطاب.

الخطاب الريادي: أيديولوجيا في ثوب اقتصادي؟

لعل أكثر ما يُزعج في هذه الدراسة — وهو في الوقت نفسه أكثر ما يُثري — هو بعدها النقدي الأيديولوجي. يستحضر الدكتور شفير أعمال بيار داردو وكريستيان لافال ليدعم أطروحة جوهرية مفادها أن خطاب «ريادة الأعمال للجميع» صار أداة أيديولوجية تخدم الانسحاب التدريجي للدولة من التزاماتها التنموية والاجتماعية.

بتصوير الهشاشة المهنية على أنها «حرية ريادية»، وتقديم البطالة الإجبارية على أنها «فرصة للتحقق الذاتي»، وإحلال المبادرة الفردية محل السياسات العمومية للتشغيل — أنجح الخطاب النيوليبرالي منارةً من الدرجة الأولى: جعل الأفراد يتحمّلون مسؤولية الإخفاقات الجماعية للمنظومة الاقتصادية.

وتُجلّي دراسة بريطانية عام 2024، يستشهد بها المقال، هذه الحقيقة المرّة: فالغالبية الساحقة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تُسهم فعليًا في الابتكار أو الإنتاجية، رغم الدعم الضريبي الضخم الممنوح لها. وإنما تبقى حفنة محدودة من المؤسسات الشابة — ما يُسمى بشركات «الغزالة» — هي التي تُنتِج الجزء الأكبر من الابتكار الفعلي. فالتعميم الأسطوري لريادة الأعمال بوصفها محركًا رئيسيًا للتنمية هو أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة.

نحو ريادة أعمال سيادية: الإجابة الغائبة

لا يكتفي المقال بتشخيص الداء، بل يُقدّم مسارات للعلاج. وفي هذا الشق تكمن ربما إسهامته الأكثر أصالة: رسم ملامح مقاربة سيادية وريادية للابتكار تُعيد تعريف دور الدولة في قيادة التنمية.

أثبتت ماريانا مازوكاتو، بالأرقام والوقائع التاريخية، أن كل ثورة تكنولوجية كبرى في القرن الأخير — من الإنترنت إلى نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) — كانت في أصلها ثمرة استثمارات عمومية جريئة سبقت السوق وفتحت الطريق أمامه. فالدولة ليست مجرد منظّم أو ميسّر؛ إنها المستثمر الأول، والخالق الحقيقي للفرص التي لا يجرؤ القطاع الخاص منفردًا على المجازفة باقتحامها.

وانطلاقًا من هذه الإعادة للقراءة، تتشكل رؤية بديلة: بناء السيادة الاقتصادية في دول الجنوب يستلزم سياسات صناعية نشطة ومُصمَّمة للسياق الوطني، وتطوير بنى رقمية وطنية، وتوطين التكنولوجيا، وإقامة تحالفات جنوب-جنوب لتبادل المعارف وبناء بدائل للمنصات الاحتكارية الشمالية.

ويُكمل داني رودريك هذا الإطار مؤكّدًا أن السياسات التكنولوجية يجب أن تُصمَّم للواقع الوطني لا أن تُستورد جاهزة من الغرب، مع ضرورة حماية البيانات باعتبارها ثروة سيادية لا تقل أهمية عن النفط أو الموارد الطبيعية.

وتُصاغ خلاصة الدراسة في أربعة استنتاجات مركزية:

أولًا — قصور المقاربة الأداتية لـ«مناخ الأعمال»: التركيز على البيئة القانونية والمؤسساتية بمعزل عن السيادة التكنولوجية لا يُنتج بيئة ريادية حقيقية، بل يُعيد إنتاج وهم التنمية عبر السوق الحرة.

ثانيًا — الريادة كأداة أيديولوجية في الخطاب النيوليبرالي: الخطاب المقاولاتي يُوظّف لتغليف الفشل البنيوي وتحميل الأفراد مسؤولية ما يُفترض أن تتحمله السياسات العمومية.

ثالثًا — حتمية السيادة المؤسساتية والتكنولوجية: لا يمكن فصل ريادة الأعمال عن أسئلة التحكّم بالبيانات وتوطين التكنولوجيا وحماية السوق المحلي. والدولة في هذا السياق ليست عائقًا، بل هي فاعل استراتيجي لا غنى عنه.

رابعًا — من ريادة فردية إلى نخبة إنتاجية: الانتقال من شعار «ريادة الأعمال للجميع» نحو تمكين نخب إنتاجية تُراهن عليها الدولة، وفق معايير أداء حقيقية — خلق وظائف نوعية، وتوطين التكنولوجيا، والإسهام في التحول البنيوي للاقتصاد الوطني.

نهاية وهم وبداية مشروع

ريادة الأعمال، كما تُصدّرها المؤسسات الدولية والخطابات الحكومية اليوم، باتت أقرب إلى الاستجابة الرمزية للأزمات الاقتصادية البنيوية منها إلى آلية فعلية للتحوّل. في دول الجنوب وفي البلدان العربية تحديدًا، تخاطر بأن تتقلّص إلى مجرد صمام أمان اجتماعي يمتص الضغط من دون معالجة الأسباب، إذا لم تُبنَ على إصلاح بنيوي حقيقي يمس شروط الابتكار وإنتاج القيمة.

وتكمن فضيلة هذه الدراسة في أنها تفتح ثغرة في الإجماع الظاهري. إنها تُذكّر، بصرامة وجرأة فكرية نادرة، بأن التفكير في ريادة الأعمال دون التفكير في دور الدولة، ودون التفكير في السيادة التكنولوجية، ودون مُساءلة علاقات الهيمنة في الاقتصاد العالمي، هو بناء على رمال متحركة.

المستقبل لا ينتمي إلى من يُروج أكثر الملفات شبابيك دعم المقاولاتية. إنه ينتمي إلى من يقررون — كما فعلت دول شرق آسيا في وقتها — امتلاك تقنيات الغد، والاستثمار في المعرفة، ورفض الدور المرسوم لهم في التقسيم الدولي الرقمي للعمل.

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعضوية القاضيين كرم فواز و بولا الجميل.
المستدعى ضده: سليمان نعمه الحايك والمجهول محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم: 2026/74 المقامة من بسيم توفيق الحايك بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم /591/ مغدوشة واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

اعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب صالح محمد دلا بوكالته عن مرعي محمد دلا وشهيرة علي دلا سند بدل ضائع للعقار /356/ مقسم 4 و5 و6 و7 بقاعصفرين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

اعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عبدالله محمد شوقي عويضة بصفته احد ورثة محمد شوقي عبدالحميد عويضة سند بدل ضائع للعقارين /1597/ و/1663/ زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

اعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت ناهد العلي بوكالتها عن شوكت حولا بوكالته عن رامي عموري بوكالته عن اميل عبدالرحمن دبور بوكالته عن عبدالغني خليل خليل سند بدل ضائع للعقار /6859/ مقسم 13 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

اعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت ريما توفيق الشامي بصفتها وكيلة أحد ورثة أحمد محمود الشامي سند بدل ضائع للعقار /55/ كفرشلان والعقار /12/ مراح السريج.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

اعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب زياد أحمد الشقيق بصفته أحد ورثة أحمد محمد عبدالحميد الشقيق سند بدل ضائع للعقار /60/ بقرصونة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

◄ وفيات ►

بمناسبة مرور ثلاثة ايام على وفاة
الحاجة بتول عبد الكريم مغنية
ارملة المرحوم الحاج راشد احمد بيطار
أولادها : الحاج هلال ، طلال والمهندس جلال
احفادها : بتول ، راشد ، رامي (الرئيس التنفيذي لنادي النجمة)، هبة، صابرين، ايمن، بتول، محمد، وائل، المرحوم ناصر، ونور.
تقبل التعازي يوم الخميس 30 تموز في جمعية التخصص والتوجيه العلمي في بئر حسن قرب امن الدولة من الساعة 3 حتى 7 مساء .

على الغلاف

دفع إسرائيلي نحو استئناف الحرب

ترامب - نتنياهو: «إيجابية» غامضة

عقد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، اجتماعهما الثامن -منذ فوز الأول بالرئاسة- في «البيت الأبيض»، والذي استمرّ نحو 90 دقيقة، وتركّز بصورة أساسية على ملف إيران. وشارك في الاجتماع نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، ووزير الحرب بيت هيغسيث، ومدير «وكالة الاستخبارات المركزية» جون راتكليف، والمبعوث الرئاسي ستيف ويتكوف. وبدا واضحاً، بالتزامن مع اللقاء، أن ثمّة حملة منظّمة في إسرائيل، وفي بعض وسائل الإعلام الأميركية، لإضفاء أجواء مفرطة في «الإيجابية» على الزيارة.

وهذا ما ظهر مثلاً في التعليقات المتشابهة التي أطلقتها وسائل الإعلام العبرية والمراسلون السياسيون، والتي تماثلت أيضاً مع بيان مكتب نتنياهو، الذي وصف الاجتماع بأنه «مثمر»، زاعماً أن «إسرائيل لا تمارس ضغوطاً على الولايات المتحدة في ما يتعلّق بإيران»، وأن الطرفين يشتركان في «هدف منع طهران من امتلاك سلاح نووي». وفي الاتجاه نفسه، نقلت «القناة 12» عن كبار المسؤولين المحيطين بنتنياهو قولهم إن «الاجتماع كان جيّداً وإيجابياً للغاية»، وإن الجانبَين بحثا مختلف الجبهات، ولا سيما الجبهة الإيرانية، و«جدّدا التزامهما المشترك بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية». كما نقلت «القناة 15» عن مسؤول قوله إن «ترامب ونتنياهو أكدا عدم جواز السماح لإيران بالحصول على سلاح نووي»، سواء عبر اتفاق أو من دونه. أمّا «يسرائيل هيوم»، فوصفت الاجتماع بأنه «إحدى أهمّ محطّات التنسيق بين الجانبَين بشأن القضية الإيرانية»، فيما اكتفى «البيت الأبيض» بالإعلان أن اجتماعي ترامب مع كلّ من نتنياهو والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي كانا «إيجابيين». وعقب اللقاء، قال نتنياهو إنه أجرى محادثة وصفها بـ«الممتازة» مع ترامب، وإن هذه المحادثة عكست «شراكة كاملة ودعماً متبادلاً وفهماً للهدف المشترك المتمثّل في ضمان عدم امتلاك إيران أسلحة نووية، إلى جانب أهداف أخرى». وأضاف نتنياهو أن اللقاء كان «من بين أفضل المحادثات التي أجراها مع رئيس أميركي، وأتاح تبادل الأفكار وتنسيق الترتيبات المرتبطة بأمن إسرائيل ومستقبلها».

> أطلقت حملة منظّمة لمحاولة إضفاء أجواء إيجابية على لقاء ترامب مع نتنياهو

على أن ما بدا واضحاً، بحسب مراسل «القناة 12» بارك رافيد، أن نتنياهو وصل هذه المرّة إلى «البيت الأبيض» من «موقع أضعف وأقلّ تأثيراً مقارنة بما كان عليه الأمر في زيارته السبع السابقة». ومع ذلك، فهو حمل معه معلومات استخبارية جديدة، قالت «كان» إنها تتضمّن «معطيات تفيد باستمرار إيران في تطوير منشآت نووية، بالتزامن مع المفاوضات الجارية بين واشنطن وطهران». ونقلت «القناة 12»، بدورها، عن مسؤول إسرائيلي أن نتنياهو أكد لترامب «حتمية توجيه ضربات إضافية إلى المنشآت النووية الإيرانية التي أعيد تأهيلها».

وفي المقابل، كان ترامب قد تبنّى، في هجوم استباقي قبل الاجتماع، لهجة تنطوي على انتقاد مبطن لنتنياهو؛ إذ قال، في مقابلة مع «فوكس نيوز»، إنه «لا يحتاج» إلى أن يزوّده الأخير بمعلومات استخبارية عن النشاط الإيراني في المنشأة الواقعة تحت الأرض في موقع «جبل الفأس». وأضاف أن «الولايات المتحدة تملك أفضل وسائل التصوير والمراقبة الموجّهة إلى الموقع، وتعرف بدقة ما يجري فيه». وذكّر بأن الولايات المتحدة دمّرت المنشآت النووية الإيرانية، متابعاً أنها «تستطيع تدمير جبل الفأس بسهولة في حال عدم التوصّل إلى اتفاق».

حملة نتنياهو معه معلومات استخبارية جديدة. تتضمّن معطيات تزعم باستمرار إيران في تطوير منشآت نووية (مَن الويب)

وبالتزامن مع لقاء نتنياهو - ترامب، تواصلت في إسرائيل، الدعوات إلى استئناف العدوان على إيران. وقال الوزير إيلي كوهين، في حديث نقلته «القناة 14»، إنه «يفترض أن يطلب نتنياهو من ترامب إنهاء المهمة»، معتبراً أن «الاتفاق مع إيران لا يحمل أيّ قيمة». كذلك، اعتبر رئيس «لجنة الخارجية والأمن» في «الكنيست»، يوعز بيسموث، أن «المعركة ضدّ إيران لم تنتهِ، والمرحلة الحالية ليست سوى هدنة بين المعارك». وشبّه بيسموث المواجهة بمسرحية من ثلاثة فصول، قائلاً إن «الفصلَين الأول والثاني انتهيا، فيما سيأتي فصل ثالث يحسم الأمر». وأضاف أن «إيران تدرك أنها لن تهزم إسرائيل في ساحة المعركة» مدّعياً أن «النظام يعيش في وقت مستعار». وفي سياق متّصل، نقلت قناة «أي 24» أن التقدير السائد في إسرائيل يفيد بأن «استمرار الضغط الاقتصادي على إيران سيؤدي، في مرحلة ما، إلى كسر النظام». وبناء عليه، يدعو هذا التقدير إلى «إبقاء الوضع الحالي واستمرار الضغط إذا لم يجرِ اتخاذ قرار بالعودة إلى الحرب».

في غضون ذلك، ذكرت «القناة 12» أن مسؤولين في المستوى السياسي الإسرائيلي، بينهم عدد من الوزراء، أبلغوا، خلال الأيام الأخيرة، بأن «إيران تكثّف جهودها لاستهداف مسؤولين إسرائيليين بصورة مباشرة، سواء كانوا يَشغلون مناصب حالية أو سبق أن شغلوها، وعلى مختلف المستويات، بهدف تحقيق إنجاز استراتيجي والتأثير في الوعي». وأضافت القناة أن هذه الدافعية الإيرانية كانت قائمة دائماً، إلا أن المنظومة الأمنية الإسرائيلية تقول إنها «ترصد حالياً خطراً متزايداً وتحذّر من تصاعد محاولات تنفيذ عمليات من هذا النوع». وبناءً على ذلك، عزّز «الشاباك» الحماية المفروضة على عدد من المسؤولين. (الأخبار)

تشكيك إيراني في نوايا ترامب

مفاوضات طهران - مسقط: بوادر تقدّم

طهران - **محمد خواجوئي**

أدّى تراجع التوتر العسكري بين إيران والولايات المتحدة، لليوم الخامس على التوالي، إلى تسريع وتيرة المحادثات الدبلوماسية التي تتمحور حول مضيق هرمز، وهو ما عزّز التفاؤل الحذر السائد منذ توقف الضربات المتبادلة. لكن طهران تقدّر أن احتمال تصاعد التوتر يبقى مرتفعاً، خصوصاً ربطاً بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن.

وفيما نفت إيران وجود مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، وتحدّث الناطق باسم وزارة الخارجية فيها، إسماعيل بقائي، عن مسار دبلوماسي يقتصر على تبادل الرسائل عبر الوسطاء، كرّر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قبيل اجتماعه في البيت الأبيض بنتنياهو، القول إن بلاده «أجرت محادثات جيّدة مع إيران. ومن الأفضل التوصّل إلى اتفاق بدل تدمير باقي البلد»، مضيفاً أن «موقع جبل الفأس في إيران ليس مشكلة كبيرة». ورغم فشل الخيار العسكري، مرّة بعد أخرى، أعاد ترامب التهديد بأنه «إذا لم تبرم إيران اتفاقاً معنا فسأعود وأكمل المهمة»، مستدركاً بأن «هناك من يريدون مني تدمير محطّات الطاقة والجسور الإيرانية، لكن المشكلة تكمن في العواقب».

وبحسب شبكة «إي بي سي» التلفزيونية الأميركية، فإن «ترامب أرجأ بالفعل تصعيداً كبيراً مع إيران في ظلّ جهود جارية لإحياء الدبلوماسية الرامية إلى فتح مضيق هرمز، ومخاوف أبداها نائبه جي دي فانس، خلال اجتماع في البيت الأبيض، الجمعة، ناقش خلاله كبار المسؤولين والمستشارين مجموعة من الخيارات والتبعات والمخاوف. وفي خلال الاجتماع نفسه، أعرب رئيس هيئة الأركان المشتركة أيضاً عن مخاوفه بشأن تصعيد الحرب مع إيران».

مع ذلك، فإن هشاشة «تفاهم إسلام آباد»، ولجوء واشنطن مجدّداً، عقب توقيعه، إلى الخيار العسكري، رفعا منسوب التشكيك الإيراني في إمكانية الوصول إلى تسوية مستدامة. وإذ تترسّخ في طهران القناعة بأن الإدارة الأميركية تراوح باستمرار بين الحرب والدبلوماسية، فإن الهدنة الحالية تُقرأ بوصفها مناورة تكتيكية أملتها الضغوط الداخلية والمخاوف العملياتية في واشنطن، أكثر مما هي مؤشّر على رغبة فعلية في كبح جماح التصعيد. كذلك، عزّزت زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة ولقاؤه ترامب، الانطباع السائد في إيران بأن إسرائيل لن تياس من محاولاتها الرامية إلى إفشال مسار الدبلوماسية، ودفع واشنطن نحو مواجهة أكبر مع طهران. وفي هذا الإطار، كتبت صحيفة «اعتماد» المقرّبة من الحكومة الإيرانية، أمس، أن الزيارة الجديدة لنتنياهو تعدّ «أكثر من مجرّد ذريعة للمشاركة في مراسم إحياء ذكرى ليندسي غراهام»، بل هي محاولة لترميم العلاقة مع ترامب، واستمالة الرأي العام الأميركي، والأهمّ من ذلك، وضع خطط مشتركة للحاضر والمستقبل في ما يتّصل بإيران والمنطقة.

من جهتها، رأت وكالة «فارس»، المقرّبة من «الحرس الثوري»، في التقارير التي تحدّثت عن خلاف في المقاربة بين ترامب ونتنياهو، مجرّد «لعبة وخداع إعلامي». وكتبت أن الأخير نفسه أكد أنهما متفقان بشأن أهداف الحرب على إيران، وأن ما بينهما ليس سوى بعض «الخلافات التكتيكية».

> يُنظر في إيران إلى الهدنة الحالية على أنها مناورة تكتيكية

على مستوى التحركات الدبلوماسية، أجرى وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، اتصالاً هاتفياً مع نظيره الياباني، توشيميتسو موتيغي، المعروف بعلاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة. وبحث الجانبان، في خلال الاتصال، «آخر المستجدات المرتبطة بالمسار الدبلوماسي الهادف إلى إرساء السلام والاستقرار الإقليمي»، و«ضرورة مواصلة التنسيق والتعاون المشترك من أجل إزالة حال انعدام الأمن في مضيق هرمز». كذلك، أجرى عراقجي محادثات هاتفية منفصلة مع وزيري خارجية سلطنة عمان، بدر البوسعيدي، والسعودية، فيصل بن فرحان. ووفقاً لما أوردته وكالة «إرنا»، فقد جرى، في أثناء هذه الاتصالات، التشديد على «ضرورة تعزيز التعاون والمضيّ في الجهود الدبلوماسية المشتركة من أجل إرساء الاستقرار في المنطقة».

وجاء ذلك بعد أن أجرى وفد عُماني، يومَي الجمعة والسبت، محادثات في طهران بشأن تحديد آلية عبور السفن في مضيق هرمز؛ وهي محادثات لم تنتهِ، بحسب التقارير، إلى نتيجة نهائية، لكن المشاورات الدبلوماسية الهادفة إلى إنجاحها لا تزال متواصلة. وفي هذا الإطار، نقلت وسائل الإعلام الإيرانية معلومات عن اقتراح قدّمته سلطنة عُمان إلى إيران بشأن كيفية إدارة مضيق هرمز، يقضي بإنشاء آلية مشتركة بين دول المنطقة، يتمّ عبرها تحصيل رسوم طوعية. ووفقاً لوكالة «رويترز»، فإن هذا الاقتراح العُماني، الذي يحظى بـ«دعم دول المنطقة»، صيغ على غرار نموذج مضيق ملقا، حيث يسهم مستخدمو الممرّ المائي طوعاً في تمويل كلفة الملاحة، وحماية البيئة، وعمليات البحث والإنقاذ.

ولم تُصدر السلطات الإيرانية بعد أيّ ردّ على هذه المعلومات المتداولة بشأن المقترح العُماني، غير أن نائب وزير الخارجية الإيراني، كاظم غريب آبادي، كان قال إن إيران رفضت اقتراحاً عُمانياً سابقاً يقضي بـ«الإبقاء على الممرّ الجنوبي لمضيق هرمز مفتوحاً إلى حين التوصّل إلى اتفاق». وتؤكّد طهران، في هذا الصدد، أن البند الخامس من تفاهم 18 حزيران بين إيران والولايات المتحدة يُسند مسؤولية إدارة المضيق طوال مدة الستين يوماً، بالكامل، إلى الجانب الإيراني، على أن يتمّ التوصل إلى اتفاق بين إيران وعُمان بشأن كيفية إدارته مستقبلاً. ورغم غياب الوضوح في ما يخصّ آفاق المفاوضات الإيرانية - العُمانية، وصف البلدان المباحثات المكثّفة التي جرت في طهران، بالتوازي مع تعليق الهجمات الأميركية، بأنها كانت «مفيدة». ويبدو أن التوصّل إلى اتفاق حول إدارة «هرمز» قد يمهّد الطريق لإعادة إحياء مذكرة التفاهم بين طهران وواشنطن، وإعادة الطرفين إلى «نقطة الصفر» في تنفيذ التفاهمات. فمع تجديد إيران إغلاق المضيق، واستئناف الحصار البحري، وإلغاء تراخيص تصدير النفط، وما تبع ذلك من مواجهات عسكرية، بات هذا التفاهم خارج الحسابات عملياً، ما يجعل إحياءه -وإن لم يكن مستحيلاً- مهمّة شاقة ترتبط أولاً بالاتفاق على وضعية المضيق، المرتبطة بدورها بملفّ رفع الحصار البحري.

وفي السياق ذاته، نقلت وسائل إعلام رسمية إيرانية عن مقرّ «خاتم الأنبياء» المركزي قوله إن «أيّ شركة أو دولة تتسلّم أصولاً إيرانية مجمّدة تعويضاً عن سفنها المتضرّرة، لن يُسمح لها بعبور مضيق هرمز». ورفض المتحدث باسم المقر، إبراهيم ذو الفقاري، إعلان ترامب «تعويض السفن التي تضرّرت بفعل هجمات إيران في الخليج باستخدام الأموال الإيرانية المجمّدة».

استهداف ناقلة سعودية في «الأحمر»

صنعاء تستعدّ لتصعيد حدودي

صنعاء - **رشيد الحداد**

أعلنت قوات صنعاء، مساء أمس، استهداف ناقلة «إن سي سي غزال» النفطية السعودية في البحر الأحمر لخرقها قرار حظر الملاحة البحرية المفروض على المملكة. وقال الناطق باسم تلك القوات، يحيى سريع، في بيان، إن «استهداف السفينة النفطية بعدد من الصواريخ الباليستية جاء بعد رفضها النداءات التحذيرية، ما أجبرها على التراجع والعودة من حيث أتت». وأكد البيان «الاستمرار في تنفيذ قرار الحظر البحري على العدو السعودي ضمن معادلة الحصار بالحصار والتصعيد الشامل بالتصعيد الشامل».

وفي مؤشر على نجاح قوات صنعاء البحرية في تضييق الخناق على الملاحة السعودية في البحر الأحمر، أكد عدد من الصحف الدولية المتخصّصة، ومنها «لويدز ليست»، تراجع تحميل ناقلات النفط في الموانئ السعودية إلى مستوى متدنٍّ، مشيرة إلى أنه لم تعُد هناك أيّ عملية رسوّ قابلة للتتبّع في الموانئ الواقعة على البحر الأحمر، مضيفة أن السفن السعودية تتعمّد في أثناء إبحارها قبالة ميناء ينبع إطفاء إشاراتها. ولفتت إلى أن صادرات النفط السعودية تختفي عن الأنظار في البحر الأحمر بشكل متزايد، في حين تراجعت حركة مرور السفن وناقلات النفط عبر مضيق باب المندب، الأسبوع الماضي، إلى 10 سفن يومياً، وذلك بفعل المخاوف من عودة المواجهات البحرية.

في الموازاة، تجري صنعاء استعدادات عسكرية لنقل أيّ تصعيد سعودي محتمل في جبهات مأرب والجوف إلى جبهات الحدّ الجنوبي للمملكة، وهو ما قد ينهي العمل باتفاق «طهران الجنوب». ويعيد المناطق الحدودية الواقعة على التماس مع جيزان ونجران إلى الاشتعال. وتفيد مصادر مطلعة، «الأخبار»، بأن السعودية دفعت بتعزيزات عسكرية ضخمة -لصالح فصائل موالية لها- إلى مدينة عدن، مشيرةً إلى تصاعد الخلافات مع فصائل «المجلس الانتقالي الجنوبي» الباقية في الجنوب، والتي ترفض المشاركة في أيّ معركة مع صنعاء. وتضيف المصادر أن الرياض جدّدت أيضاً إمداد حزب «الإصلاح» وفصائل سلفية بالسلاح، فضلاً عن صرفها -خلال اليومَين الماضيَين- رواتب للفصائل العسكرية في محافظتَي مأرب والجوف، وذلك في إطار ترتيباتها لإعادة إشعال الجبهات هناك.

تقرير

استيطان رعوي في سوريا: العدوّ يستنسخ «نموذج الضفة»

دمشق - **الأخبار**

في سياق سعي الاحتلال لفرض وقائع دائمة جنوبي سوريا، تتآكل معها حدود «المنطقة العازلة» ويضحي تعريفها أكثر ضبابية، أميط اللثام أخيراً عن مشروع «سرية الأبقار» في حوض اليرموك، الذي سبقه نزع الألغام في الجولان المحتلّ وقرى القنيطرة، وتوسيع القواعد العسكرية، وتسهيل دخول المستوطنين إلى الجنوب ومرتفعات جبل الشيخ. وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يقوم هذا المشروع على نشر قطيع يضمّ نحو 140 رأساً من الأبقار، في مساحة تقارب 10 آلاف دونم، وذلك في منطقة باتت تخضع لسيطرة الاحتلال غربي وادي الرقاد في حوض اليرموك، وداخل أراضٍ سورية تقع خلف سياج جديد بطول نحو 22 كيلومتراً، أقامته إسرائيل مطلع عام 2026. ويمتدّ السياج المذكور في وادي جبين بمحاذاة «خطّ الفصل» لعام 1974، بعمق يراوح بين 100 و800 متر، محوّلاً المنطقة إلى قطاع رعوي يُحظر على الرعاة والمزارعين السوريين الاقتراب منه.

وسجّل شهر تموز الحالي وحده - أي بعد الإعلان الرسمي عن المشروع - أعلى معدّل لمحاولات تسلّل من جانب حركة «رواد الباشان» (وهي حركة يمينية متطرّفة تسعى لإقامة مستوطنات جنوبي سوريا). وبلغ عدد تلك المحاولات ثماني، وتمثّل أبرزها في دخول ما بين 70 و100 مستوطن إلى أطراف بلدة حضر، وإعلانهم الشروع في إنشاء أوّل بؤرة استيطانية هناك، وفق زعمهم. ويمثّل «سرية الأبقاء» جزءاً من خطّة أوسع لتوسيع الاستيطان في الجولان حتى عام 2030، في ما يجلّي التطبيق المتسارع لـ«العقيدة الأمنية» الإسرائيلية الجديدة على الحدود السورية. ويعود هذا التسارع إلى مجموعة عوامل، أبرزها ضعف السلطة الانتقالية السورية - رغم تمسّكها باتفاقية «فضّ الاشتباك» -، بالتوازي مع سعي إسرائيل إلى تقليص الهامش الديموغرافي في مواجهة الفلسطينيين، وهو هدف اكتسب أولوية متزايدة منذ السابع من تشرين الأول 2023. كما يستند الاحتلال إلى الغطاء السياسي الذي يوفّره الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعدما جدّد اعترافه بـ«السيادة الإسرائيلية» على الجولان خلال قمّة «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) في أنقرة.

> سجّل شهر تموز الحالي أعلى معدّل لمحاولات تسلّل تقوم بها حركة «رواد الباشان»

وتزداد خطورة مشروع «سرية الأبقار»، الذي يتمّ تنفيذه بتوجيه من قيادة «لواء الجولان 474» و«الفرقة 210»، بالنظر إلى أنه يمتدّ على جانبَي خطوط الفصل، أو ما تعتبره إسرائيل «مناطق مفتوحة»، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان ما فعلته سابقاً بمحاذاة «خطّ هدنة» عام 1949، حين رسّخت سيطرتها على جانبَي «الخط الأخضر». ويقع جزء من «سرية الأبقار» داخل الجولان المحتل، فيما يمتدّ الجزء الآخر إلى «المنطقة العازلة»، مبتلعاً مساحات واسعة من المراعي الواقعة ضمن السيادة السورية، وفق اتفاقية «فضّ الاشتباك» لعام 1974. وترعى المشروعَ منظمة «هاشومير هحداش» (الحارس الجديد)، التي أُسّست عام 2007 على يد ضابطَين سابقَين في جيش العدو بهدف إقامة مشاريع استيطانية زراعية تعزّز الوجود اليهودي في المناطق التي تعدّها إسرائيل ذات أهمية استراتيجية بعيدة المدى. وترتبط المنظمة بعلاقات وثيقة مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية و«صندوق الاستثمار الإسرائيلي» (Aleph) وشركة «البيت سيستمز» للصناعات العسكرية، فضلاً عن «الصندوق القومي اليهودي» الذي يقدّم نفسه شريكاً رسمياً لها، ويتولّى جمع التبرّعات لصالحها لشراء المعدّات الزراعية والطائرات المُسيّرة، ودعم «المتطوّعين» العاملين في صحراء النقب والجليل. ويؤكد هذا التشابك أن «سرية الأبقار» ليس سوى امتداد لمشروع استيطاني متكامل، تشترك فيه المؤسّسات العسكرية والاقتصادية والمدنية، ويتّخذ غطاءً الزراعة والرعي، في حين تؤدّي حركات من مثل «روّاد الباشان» و«الحارس الجديد» دور رأس الحربة في فرض وقائع استعمارية جديدة، تماماً مثلما يحصل في الضفة الغربية.

يتم تنفيذ مشروع «سرية الابقار» بتوجيه من قيادة «لواء الجولان 474» و«الفرقة 210» (أ ف ب)

الحدث

«قوة الاستقرار» غطاءً لمزيد من القضم
«حماس» تبلور صيغة جديدة لـ«بند السلاح»

غزة - **يوسف فارس**

تتنافى الوقائع الميدانية التي يشهدها قطاع غزة، مع أيّ قراءة قد تبدو متفائلة لموافقة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر (الكابنيت)، مطلع الأسبوع الجاري، على دخول «قوة الاستقرار الدولية» التابعة لـ«مجلس السلام» إلى القطاع. إذ إنه، وفي صبيحة اليوم التالي للإعلان عن تلك الموافقة، التي سبقت، وليس على سبيل المصادفة أيضاً، زيارة رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى الولايات المتحدة للقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أزاحت قوات الاحتلال «الخطّ الأصفر» مسافة إضافية، لتُلتهم -إضافة إلى ما كانت قضمته- آلاف المنازل السكنية في حيَّي الشجاعية والتفاح شرق مدينة غزة. كما قصفت الطائرات الحربية مربّعات سكنية في مختلف مناطق القطاع، وتواصلت عمليات الاغتيال وإطلاق النار العشوائي. وبذلك، حاصرت الخطوط الميدانية أيّ ثغرة للتفاؤل، بل وعزّزت البعد الرمزي لإعلان كهذا.

وكان اشترط «الكابنيت» أن تعمل «القوة الدولية»، التي لن يتجاوز تعدادها 200 جندي، بالتنسيق الكامل مع جيش الاحتلال، وخارج مناطق «الخطّ الأصفر»، علماً أن تلك القوة تعدّ واحدة من أربعة كيانات مخصّصة لإدارة غزة، نصّت عليها خطة ترامب لإنهاء الإبادة الإسرائيلية في القطاع، واعتمدها «مجلس الأمن الدولي» في قراره 2803 الصادر في 17 تشرين الثاني 2025. ووفقاً لمسؤول في ديوان نتنياهو، فإن جنود «القوة الدولية» سيُرسلون من «دول صديقة تربطها اتفاقيات سلام وتنسيق أمني مع إسرائيل، من بينها أوغندا والمغرب، وسينحصر عملها في المناطق الخارجة عن السيطرة الإسرائيلية». ومعنى ذلك أن إسرائيل ستواصل السيطرة على مناطق «الخطّ الأصفر»، من دون أيّ تغيير يُذكر. كما أنه، ووفقاً لمصادر إعلامية عبرية، بدأ العمل على إنشاء مقرّ تمركز «قوة الاستقرار» قرب مدينة رفح جنوبي القطاع، غزة. كما قصفت الطائرات الحربية مربّعات سكنية في مختلف مناطق القطاع، وتواصلت عمليات الاغتيال وإطلاق النار العشوائي. وبذلك، حاصرت الخطوط الميدانية أيّ ثغرة للتفاؤل، بل وعزّزت البعد الرمزي لإعلان كهذا.

وكان اشترط «الكابنيت» أن تعمل «القوة الدولية»، التي لن يتجاوز تعدادها 200 جندي، بالتنسيق الكامل مع جيش الاحتلال، وخارج مناطق «الخطّ الأصفر»، علماً أن

علم اسبانيا ورسم رئيس وزرائها، بيدرو سانشيز، على منزل هدمته إسرائيل في مدينة غزة (أ ف ب)

> **بدت الموافقة على دخول «القوات الدولية» بمثابة رشوة لترامب**

الثانية» من خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. ووفق مصادر مطلعة في «حماس»، فقد حمل الوفد صياغة جديدة لمستقبل سلاح المقاومة وتسوية أوضاع موظفي غزة الحكوميين، وهما أكثر الملفات حساسية وتعقيداً، وقد تسبّبا في عرقلة نضوج أيّ صيغة تفاهم خلال جولات التفاوض في المرحلة الماضية. وتُبيّن المصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أنه في ما يتعلّق بالبند الخامس من خطة ترامب حول الموظفين، فإن الحركة «ستقدّم مقترحاً ينصّ على تشكيل لجنة قانونية لمعالجة هذا الملف، بما يضمن اجتراح حلول مرضية ومنصفة لهم». أمّا البند الثامن الخاص بسلاح المقاومة، وتحديداً مصطلح «البنية التحتية» الوارد فيه والذي كانت الحركة ترفض مناقشته، فقد تقرّر إبداء مرونة حوله، بما يضمن تنفيذ «المرحلة الأولى» والانتقال الجادّ إلى «المرحلة الثانية».

وبالعودة إلى قرار الموافقة على دخول «القوة الدولية»، التي بدت كرشوة استباقية لترامب، خصوصاً أنها جاءت قبل دقائق من سفر نتنياهو إلى واشنطن، فلا تُقرأ تلك الخطوة بمعزل عن المنطق الإسرائيلي القائم على التطبيق الانتقائي لاتفاق وقف إطلاق النار، وتفعيل صيغ مشوّهة تتلاءم مع أجندة حكومة نتنياهو، التي تركّز في جوهرها على إبقاء خطة تهجير أهالي قطاع غزة على الطاولة، والاحتلال الدائم للقطاع. وتمنح الموافقة على دخول تلك القوة، الإدارة الأميركية مادة دعائية توحي بأن الاتفاق لا يزال متماسكاً، وأن «مجلس السلام» يعمل ويحقّق إنجازات، فيما تستمرّ الإبادة ويتفاقم الواقع الكارثي. ويتواصل العدوان الإسرائيلي وابتلاع الأرض ودفع السكان نحو التهجير القسري بأدوات وأشكال متعدّدة.

ويقرأ الباحث والمحلّل السياسي، أحمد الطناني، تلك الخطوة في سياق استكمال مشروع «فقاعة رفح»، أو الغيتو المنويّ إنشاؤه داخل المدينة، وذلك عبر تقديم منطقة محدودة وخاضعة للاحتلال، باعتبارها نموذجاً محدود الجدوى لتنفيذ الاتفاق، يمكن إلهاء الجانب الأميركي به. ويتابع أن «ذلك يخدم أيضاً حسابات نتنياهو الداخلية؛ إذ يمنحه الوقت اللازم للوصول إلى الانتخابات من دون تغيير نوعي يعبّر عن وجود وقف حقيقي لإطلاق النار. وبذلك يستطيع خوض الانتخابات تحت عنوان استمرار أهداف الحرب، والادّعاء أن جيش الاحتلال يتولّى بنفسه نزع سلاح حركة حماس، وأن التعاون مع مجلس السلام بدأ بتدشين مناطق كاملة منزوعة السلاح ومفرغة من بنيتها الوطنية الفلسطينية».

> **تتمسك القاهرة بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار قبل الانتقال إلى أي ترتيبات إدارية أو أمنية واسعة**

بـ«قدر كبير من الحذر»، وذلك وفقاً للمصادر نفسها، التي تشير إلى أن «ثمّة قضايا لا تزال تحتاج إلى تفاهمات نهائية». كما أن نجاح المفاوضات «سيظلّ مرتبطاً بمدى استعداد الحكومة الإسرائيلية للانتقال من مرحلة إدارة الأزمة إلى تنفيذ استحقاقات الاتفاق». وفي هذا الإطار، ترى مصادر في وزارة الخارجية المصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الطروحات الجديدة «تضع الحكومة الإسرائيلية أمام واقع تفاوضي مختلف، بعدما استندت خلال الأشهر الماضية إلى غياب التوافق بشأن الملفات الأمنية لتبرير عدم الانتقال إلى المرحلة التالية». وتضيف أن «إبداء الحركة استعداداً لمناقشة القضايا الأكثر حساسية يقلّص من قدرة إسرائيل على تحميلها مسؤولية استمرار التعثر، ويمنح الوسطاء ورقة سياسية إضافية للضغط

جولة تفاوض جديدة في القاهرة
تعويل مصري على «المرونة الحمساوية»

تحظى «لجنة إدارة غزة» بـ«اهتمام كبير» من جانب الوسطاء (من الويب)

القاهرة - **الأخبار**

أعلنت حركة «حماس»، أمس، أن وفداً تفاوضياً منها توجّه إلى العاصمة المصرية القاهرة لاستكمال المباحثات المتعلّقة بتطبيق «المرحلة الثانية» من اتفاق «وقف إطلاق النار»، في قطاع غزة. وفي هذا السياق، تقول مصادر مصرية مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، إن «المرونة» التي أبدتها الحركة، في الأيام الأخيرة، قد تشكّل «نقطة تحوّل» في مسار المفاوضات، خصوصاً أنها تمسّ «أكثر الملفات حساسية».

وتعتبر القاهرة أنه في ضوء هذا التطور، وبعدما انتقلت النقاشات من الشروط والمبادئ العامة إلى آليات التنفيذ، باتت ثمّة «فرصة جدية للتعامل مع الخلافات تدريجياً»، و«إعادة إطلاق المفاوضات على أسس أكثر واقعية». وبحسب المصادر، فإن «المرونة» المستجدّة في موقف «حماس» تمثّل «أحد أهم المكاسب التي عملت عليها الوساطة المصرية خلال المدة الماضية»، وإن القاهرة تعوّل على ذلك في المفاوضات المرتقبة التي ستناقش دخول «لجنة إدارة غزة» و«قوة الاستقرار الدولية» إلى القطاع، إلى جانب ملف السلاح.

كذلك، تشير المصادر إلى أن «القاهرة كثّفت، في الأسبوعين الماضيين، اتصالاتها بمختلف الأطراف، بالتنسيق مع قطر وتركيا، بهدف صياغة حلول وسط، لا تضطرّ أيّ طرف إلى التراجع عن مواقفه المعلنة». وأسهم التنسيق المصري - التركي - القطري، في «تهيئة الأجواء لاستئناف المباحثات»، في وقت تعزّزت فيه قناعة الوسطاء بأن «أيّ تقدّم لن يتحقّق إلا عبر مقاربة متكاملة تربط بين الملفات الأمنية والسياسية والإنسانية، بدلاً من التعامل معها بشكل منفصل».

ورغم المؤشرات الإيجابية تلك، تتعامل القاهرة وبقية الأطراف الوسيطة مع الجولة الحالية

العراق

الزيدي في تركيا: تصدير النفط شاغلاً أوّل

بغداد - **فقار فاضل**

رغم أن العلاقات العراقية - التركية لا تفتقر إلى قنوات الحوار، وتكاد تكون الأكثر ازدحاماً باللقاءات واللجان والاتفاقيات، إلا أن أكثر الملفات حساسية بين البلدَين تبقى معلّقة. فمنذ سنوات، تتكرّر الزيارات الرسمية، فيما تستمرّ أزمة المياه، ويتعثّر تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي، ويتواصل الجدل حول الوجود العسكري التركي في شمال العراق. وفي الوقت نفسه، يبقى التعاون الأمني محكوماً بحسابات معقدة تتداخل فيها مصالح البلدَين مع التطورات الإقليمية.

وفي هذا السياق، جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إلى أنقرة، أمس، لتمثّل محطة جديدة في مسار تحاول بغداد عبره إعادة بناء علاقاتها الإقليمية على أساس المصالح الاقتصادية والأمنية، مستفيدة من موقع تركيا كشريك تجاري رئيس، وجار يفرض حضوره في ملفّات الطاقة والنقل والحدود والمياه. غير أن نجاح الزيارة يبقى مرهوناً بتحقيق تقدّم في ملفات بقيت عصية على الحكومات العراقية المتعاقبة.

ويرتبط العراق وتركيا بشريط حدودي يمتدّ لنحو 370 كيلومتراً، فيما يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما 17 مليار دولار، مع مساعٍ لرفعه إلى 30 ملياراً. وفي حين تمثّل تركيا منفذاً مهماً للصادرات العراقية عبر ميناء جيهان، وشريكاً أساسياً في مشروع «طريق التنمية»، تبرز حالياً التطلّعات العراقية المتعلّقة بالربط الكهربائي، والتعاون في مجال الطاقة، والبحث عن مسارات إضافية لتصدير النفط في ظلّ المخاوف المرتبطة بمضيق هرمز. وفي المقابل، لا تزال المياه تمثّل العقدة الأكبر، إلى جانب الوجود العسكري التركي داخل الأراضي العراقية، وملفّ حزب «العمال» الكردستاني، وهي قضايا كثيراً ما ألقت بظلالها على مسار العلاقات الثنائية.

على المستوى الرسمي، حاول الجانبان إظهار نوعي يعبّر عن وجود وقف حقيقي لإطلاق النار. وبذلك يستطيع خوض الانتخابات تحت عنوان استمرار أهداف الحرب، والادّعاء أن جيش الاحتلال يتولّى بنفسه نزع سلاح حركة حماس، وأن التعاون مع مجلس السلام بدأ بتدشين مناطق كاملة منزوعة السلاح ومفرغة من بنيتها الوطنية الفلسطينية».

في اتجاه تنفيذ الالتزامات المتّفق عليها، خصوصاً في ظلّ الاهتمام الدولي المتزايد بإنهاء الحرب».

ويبدو أن «لجنة إدارة غزة» تحظى بـ«اهتمام خاص من جانب الوسطاء، باعتبارها الصيغة الأكثر قبولاً لإدارة الشؤون اليومية خلال المرحلة الانتقالية، إلى حين استكمال الترتيبات السياسية الأشمل». وفي هذا الصدد، تلفت المصادر إلى أن القاهرة تواصل تشديدها على أن «نجاح هذه اللجنة يتطلّب بيئة مستقرة، وهو ما يفسّر تمسكها بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار قبل الانتقال إلى أيّ ترتيبات إدارية أو أمنية واسعة».

أمّا ملف «قوة الاستقرار»، فيفيد مصدر عسكري مصري، «الأخبار»، بأنه دخل مرحلة «أكثر تقدّماً خلال الأسابيع الأخيرة، وذلك مع الانتقال إلى مناقشة الجوانب التنفيذية، بما يشمل طبيعة المهام، ومناطق الانتشار، وآليات التنسيق مع الجهات الفلسطينية التي ستتولّى إدارة القطاع». ويشير المصدر إلى أن أيّ تقدّم تحقّقه المفاوضات الحالية من شأنه أن «ينعكس مباشرة على سرعة تنفيذ هذه الترتيبات»، مضيفاً أن «نشر القوة الدولية يحتاج إلى تفاهمات سياسية وأمنية مستقرة، تضمن قدرتها على أداء مهامها من دون الدخول في صدامات ميدانية».

إلى ذلك، يرى النائب ضياء شغاتي، في تصريحات إلى «الأخبار»، أن الزيارة «تكتسب أهمية في إطار سياسة الانفتاح التي تنتهجها الحكومة لمعالجة ملفات مزمنة، تشمل النفط والمياه والحدود والتعاون الأمني، فضلاً عن جذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد وبناء الثقة مع دول الجوار»، لافتاً إلى أن «العراق يسعى إلى تحقيق توازن في علاقاته الخارجية بما يخدم مصالحه الوطنية». وتعتقد النائبة ابتسام الموسوي، بدورها، أن «طبيعة التحدّيات التي يواجهها العراق، ولا سيما الجفاف وأزمات الطاقة والكهرباء، تجعل التواصل مع دول الجوار ضرورة لا خياراً». في المقابل، يذكّر النائب محمد الخفاجي بأن «الحكومات السابقة أجرت زيارات مماثلة من دون تحقيق اختراق حقيقي في ملفّ المياه»، معتبراً أن «بغداد تمتلك أوراقاً اقتصادية، في مقدّمها حجم التبادل التجاري، يمكن توظيفها بصورة أكثر فاعلية في التفاوض مع أنقرة، خصوصاً في ملفّ الحدود والوجود العسكري التركي». أمّا الخبير الاقتصادي، ضرغام الحمداني، فيرى أن «المشكلة تكمن في غياب آليات تنفيذية قادرة على تحويل التفاهمات إلى نتائج»، مذكّراً بأن «التجارب السابقة لم تحقّق تحوّلاً ملموساً في القضايا العالقة»، مشدّداً على أن «الملفات الاقتصادية والمائية تحتاج إلى رؤية تفاوضية أكثر وضوحاً».

> **تحتاج بغداد إلى استمرار تصدير النفط عبر ميناء جيهان**

ولا يقتصر ثقل الزيارة على الاقتصاد والطاقة؛ إذ يبقى الملف الأمني إحدى أكثر القضايا تعقيداً في العلاقة بين بغداد وأنقرة. فمنذ سنوات، تنفّذ القوات التركية عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية بذريعة ملاحقة عناصر حزب «العمال» الكردستاني، فيما تؤكد الحكومة العراقية رفضها أيّ انتهاك لسيادتها، ويستمرّ التنسيق الأمني بين البلدَين في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. ويرى الخبير الأمني، حامد الزاملي، أن «نجاح أيّ تفاهم عراقي - تركي يتوقّف على معالجة ملف الحدود بصورة شاملة، وليس الاكتفاء بالتعاون العسكري»، مشيراً إلى أن «وجود حزب العمال الكردستاني منح تركيا مبرّراً لتوسيع عملياتها العسكرية داخل الأراضي العراقية، لكن ذلك لا يلغي حقّ بغداد في المطالبة باحترام سيادتها وإنهاء أيّ وجود عسكري غير منظّم».

سوريا

ضغط «عشائري» لتسريع الاندماج: الشرع وعبدي نحو لقاء قريب

عامر علي

على وقع التصعيد العشائري المتواصل ضدّ «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، والهادف إلى تشديد الضغوط عليها بهدف حملها على حلّ نفسها والاندماج بشكل نهائي ضمن هيكلية السلطات الانتقالية، أفادت مصادر سورية مطّلعة، لـ«الأخبار»، بأن لقاءً قريباً سيُعقد بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، وقائد «قسد» مظلوم عبدي، بهدف بحث العقبات المتبقية أمام عملية الاندماج، وتمهيد الطريق لحلّ «قسد»، والذي لن يتمّ قبل استكمال تلك العملية وتنفيذ جميع التعهدات المرتبطة بها. وتشير المصادر إلى أن «ثمّة عقبات لا تزال بحاجة إلى حلّ، وهو ما يُتوقّع أن يناقشه عبدي مع الشرع خلال اللقاء المزمع عقده في الأيام المقبلة، بما في ذلك ملفّ المقاتلات الكرديات، اللواتي رفضت وزارة الدفاع دمجهنّ بحجة عدم وجود تشكيلات نسائية في الوزارة». وكان هذا الرفض أحال ملفّ المقاتلات الكرديات إلى وزارة الداخلية لبحث إمكانية إنشاء كتائب نسائية ضمن فرق «مكافحة الإرهاب»، لا سيما نظراً إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتّع بها هؤلاء، والتي اكتسبنها خلال الحرب مع تنظيم «داعش».

إلى جانب ما تقدّم، ثمّة ملفات عالقة أخرى، من بينها الملف التعليمي، ومسألة اللغة الكردية في المؤسسات الرسمية في مناطق الوجود الكردي، إضافة إلى دمج ما تبقّى من قوات «قسد» في هيكلية وزارة الدفاع، وذلك بعد أن تمّ حلّ مسألة النازحين من عفرين، مع عودة معظمهم إلى قراهم في ريف حلب. وفي هذا السياق، ترى المصادر أن الحراك العشائري الأخير في الجزيرة السورية، والذي شمل إنشاء ما يسمّى «خيمة حرب»، وتزامن مع تصاعد التحريض العرقي والمناطقي، من شأنه أن «يعقّد عملية الاندماج»، مضيفة أن ذلك الحراك «دفع السلطات الانتقالية إلى الضغط لكبح جماح العشائر، خصوصاً أن الخطاب العربي المتشدّد قابله خطاب كردي متشدّد من بعض الأطراف، ولا سيما «الشبيبة الثورية»، التي تُنظر إلى بعض العشائر في الجزيرة السورية باعتبارها جزءاً من سياسة «حصار الأكراد» -في إشارة لنقل عشائر عربية، ممّن خسروا قراهم بسبب إنشاء سدّ الفرات، إلى شرق سوريا، حيث بات يُطلق على تلك العشائر اسم «عرب الغمر»-».

وبرغم العقبات المستمرة على طريق الاندماج، الذي يتمّ بضغط ورعاية من الولايات المتحدة، ثمّة توافق بين الطرفين، السلطات الانتقالية و«قسد»، على ضرورة حلّ القضايا بشكل هادئ ومتدرّج، وعدم الاستعجال في إنهاء الملفّ خشية وجود ثغرات قد تؤدي إلى إفشال العملية برمّتها، وهو ما أكده الشرع خلال لقاء له على قناة «الجزيرة»، بُثّ الأحد الماضي. وأكد ذلك أيضاً، ممثل «الإدارة الذاتية» في دمشق، عبد الكريم عمر، في لقاء مع وسيلة إعلام كردية، قال فيه إن ثمّة «إرادة جادّة من كلا الجانبين لتنفيذ الاتفاقات»، مضيفاً أن «غالبية القوات العسكرية والأمنية قد دُمجت في وزارتَي الدفاع والداخلية السوريتَين». وتابع أن «قضية الدراسة باللغة الكردية تمثّل إحدى النقاط الخلافية؛ إذ تطالب «الإدارة الذاتية» بالتعليم باللغة الكردية، بينما تقترح دمشق تخصيص ساعتَين فقط أسبوعياً». وإذ لفت إلى أنه «تمّ تقديم اقتراح جديد إلى دمشق لترجمة المناهج الوطنية السورية إلى اللغة الكردية»، فهو أكّد أنه مع انتهاء عملية دمج المؤسسات، سيُعلن رسمياً عن حلّ «الإدارة الذاتية» و«قسد».

> **التوتّر المستجد دفع السلطات الانتقالية إلى الضغط لكبح جماح العشائر**

سبوت لايت

من المعاناة الإنسانية والتضحيات الأبوية الى قمّة العالم

وراء الكأس التي رفعتها إسبانيا للمرة الثانية في تاريخها تطل حكايات عن الصبر والتضحية والتنوّع والعمل الشاق. وهي عوامل جعلت هذا الإنجاز يتجاوز حدود الرياضة ليصبح مصدر إلهام لملايين الأشخاص حول العالم

لم يكن تتويج إسبانيا بلقب كأس العالم 2026 لكرة القدم مجرد إنجاز كروي يُضاف إلى خزائن «لا روخا»، بل كان تتويجاً لعشرات القصص الإنسانية التي التقت في لحظة واحدة. من الأحياء الفقيرة والقرى الصغيرة، إلى معاناة الهجرة والتضحيات العائلية، حمل كل لاعب في المنتخب الإسباني قصة مختلفة، لكنها اجتمعت كلّها تحت

عملت والدة فابيان رويز في تنظيف الغرف بنادي ريال بيتيس حيث نشأ لاعباً

عنوان واحد: الإيمان بالحلم.

ويعكس المنتخب الإسباني صورة المجتمع في البلاد، حيث شكّل التنوّع الثقافي أحد أبرز أسرار نجاحه.

ويجسّد لامين يامال هذه الصورة بأفضل شكل، إذ نشأ في حي روكافونداالمتواضع بمدينة ماتارو قرب برشلونة، وهو ابن لأبٍ مغربي وأم من غينيا الاستوائية. لم يخفِ يامال يوماً أصوله بل اعتبرها مصدر فخر، مؤكداً في أكثر من مناسبة أنه يمثّل كل طفل يحلم بالنجاح رغم ظروفه الصعبة. وأصبح في سن صغيرة جداً أحد أصغر اللاعبين الذين يحرزون كأس العالم، ليتحوّل إلى رمز للأمل لدى أبناء العائلات المهاجرة.

أما نيكو ويليامس، فتكاد قصته تكون الأكثر تأثيراً في المنتخب، إذ غادر والداه غانا بحثاً عن حياة أفضل، وعاشا رحلة هجرة شاقة عبر الصحراء الكبرى قبل الوصول إلى إسبانيا، حيث اقنعهما كاهن يدعى إينياكي بالقول إنهما جاءا من ليبيريا لكي يحصلا على اللجوء.

نشأ نيكو وشقيقه لاعب منتخب غانا إينياكي الذي سمّي تيمّناً بالكاهن الذي ساعد عائلتهما، وهما يدركان حجم التضحيات التي قدّمها والداهما، وبعد التتويج بالمونديال، أهدى نيكو الإنجاز لهما، معتبراً أن الكأس هي ثمرة كل ما تحمّلاه من أجل مستقبل أبنائهما.

إصرار ونجومية

ليست كل المواهب تولد في المدن الكبرى أو الأكاديميات الشهيرة، وهذا ما تؤكده قصة المدافع باو كوبارسي، الذي نشأ في قرية إستانيول الكاتالونية الصغيرة، التي لم تكن تمتلك ملعباً لكرة القدم حتى، ما اضطره إلى التنقل إلى البلدات المجاورة من أجل اللعب. وبعد مروره بأكاديمية جيرونا، انتقل إلى برشلونة، ليصبح وهو في الـ 19 من العمر أحد أعمدة دفاع المنتخب الإسباني خلال كأس العالم.

أما قصة الحارس الاحتياطي دافيد رايا، فهي تُجسّد المعنى الحقيقي للإصرار، إذ غادر إسبانيا وهو مراهق، وبدأ مسيرته في الدرجة الخامسة الإنكليزية بعيداً عن الأضواء. ومع مرور السنوات، شقّ طريقه درجة بعد أخرى بفضل العمل والاجتهاد، حتى وصل إلى الدوري الإنكليزي الممتاز، وأصبح الحارس الأول لنادي أرسنال ويسهم بفوزه في لقب الـ «بريميير ليغ»، قبل أن يحقق حلمه الأكبر بالتتويج بطلاً للعالم مع منتخب بلاده.

العائلة هي البطل الحقيقي

وعلى شاكلة يامال ويليامس، تقف عائلات قدّمت تضحيات هائلة وراء نجاح عددٍ من نجوم إسبانيا، وأحد هؤلاء هو الظهير الأيمن بيدرو بورو الذي عاد إلى بلدته ووضع ميداليته الذهبية حول عنق جدّه أنطونيو، الرجل الذي أمضى سنوات يقود السيارة آلاف الكيلومترات ليصطحبه إلى التدريبات والمباريات. وارفق بورو الصورة بعبارة بسيطة لكنها معبّرة: «المهمة أُنجزت».

أما فابيان رويز، فقصته تحمل الكثير من المشاعر، إذ بعد انفصال والديه عندما كان في الـ 12 من عمره، تولّت والدته تربيته مع شقيقيه وسط ظروف مالية صعبة. واضطرت إلى العمل في التنظيف بغرف الملابس داخل نادي ريال بيتيس، أي النادي نفسه الذي كان يتدرّب فيه ابنها. واعترف فابيان لاحقاً بأنه كان يشعر بالحرج في طفولته عندما يراها تنظّف غرف الملابس، قبل أن يدرك حجم التضحيات التي قدّمتها ليواصل مطاردة حلمه. واليوم، يصف والدته بانها مصدر إلهامه الأول.

وبالنسبة إلى الظهير الأخر مارك كوكوريا فقد تغيّرت حياته بالكامل بعد تشخيص إصابة ابنه بالتوحّد، وقد تحدّث عن تجربته مؤكداً أن ما عاشه غيّر نظرته إلى كرة القدم والحياة، وأنه يبقى شعره طويلاً لأن ابنه يحبه ويتعرّف إليه من خلاله، واعتبر أنه مستعد للتضحية بكل ما يملكه من أجل صحته.

أخيراً وراء المنتخب البطل، وقف لويس دي لا فوينتي، الذي أمضى أعواماً في تدريب منتخبات الفئات العمرية الإسبانية بعيداً عن الأضواء، وقد أسهم في تطوير أجيال كاملة من اللاعبين قبل أن يقود المنتخب الأول إلى لقب كأس أوروبا، ثم إلى التتويج بكأس العالم للمرة الثانية في تاريخ إسبانيا.

دي لا فوينتي كان عاطلاً عن العمل لمدة سنتين قبل عام 2013، لكنه تقدّم بطلب لشغل وظيفة في الاتحاد الإسباني، فأسند إليه منتخب دون الـ 19 عاماً، ومن ثم دون الـ 21 عاماً، ففاز معهما بكأس أوروبا، قبل أن يقود منتخب دون الـ 23 عاماً إلى الميدالية الفضية في الألعاب الأولمبية 2020، ليترجم بعدها سنوات من العمل والإصرار إلى أكبر الإنجازات.

بالفعل، أثبتت إسبانيا في مونديال 2026 أن كرة القدم ليست مجرد أهداف وكؤوس، بل قصص إنسانية تصنع الفارق، فمن أبناء المهاجرين إلى القرى النائية، ومن الأمهات المكافحات إلى الأجداد الذين قطعوا الاف الكيلومترات دعماً لأحفادهم، ومن لاعبين قاوموا الانتقادات إلى مدرب انتظر سنوات طويلة فرصته، اجتمعت كل هذه الحكايات لتصنع منتخباً لم يكن بطلاً داخل الملعب فقط، بل نموذجاً في الحياة.

ولهذا السبب، سيبقى لقب إسبانيا في المونديال المنتهي محفوراً في الذاكرة، لا لأنه أضاف نجمة جديدة على القميص الإسباني فحسب، بل لأنه أثبت أن أعظم الانتصارات تبدأ غالباً بقصة وحلم.

(الأخبار)

إنجاز إسبانيا كان تتويجا لعشرات القصص الإنسانية التي التقت في لحظة واحدة (وبي)

أخبار رياضية

الحكمة يُعادل سلسلة النهائي

حقق الحكمة فوزاً مستحقاً على الرياضي بنتيجة (90 - 78) ضمن سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة، ليعادل السلسلة بانتصارين لكل فريق.

وكانت المباراة متقاربة في معظم فتراتها، فتبادل الفريقان التقدم، إلى أن تمكّن الحكمة من حسم الفوز قبل 4 دقائق من النهاية بعدما وسع الفارق إلى 10 نقاط، وحافظ على تفوقه حتى نهاية اللقاء.

وقدم يوسف خياط أداءً مميزاً من جانب الحكمة، في وقت حاول علي منصور إبقاء فريقه بالمباراة دون أن ينجح.

وبهذا الفوز تمتد السلسلة إلى مباراة سادسة على الأقل، إذ يحسم اللقب من يحقق 4 انتصارات من أصل 7 مباريات.

وتُلعب المباراة الخامسة غداً الخميس الساعة 21,30 بتوقيت بيروت على أرضية ملعب قاعة صائب سلام في المنارة.

ليلة مجنونة في الدوري

ذهب لقب الدوري اللبناني لكرة القدم إلى مباراة فاصلة بين الأنصار والنجمة مع أفضلية التعادل للأول بعد ختام الأسبوع الخامس من رباعية الأندية الأوائل، بفوز الأنصار على جويا 2-1، والنجمة على العهد بالنتيجة عينها. سيناريو الفوزين جاء مشابهاً. تأخر الأنصار أمام جويا بهدف حسن معتوق من ركلة جزاء في الدقيقة 12 قبل أن يقلب الأنصار النتيجة إلى فوز بهدفي الحاج مالك في الدقيقة 27 ومحمد أبو صالح في الدقيقة 80 على ملعب جونيه. في الوقت عينه، كان العهد يتقدم في جويا على النجمة بهدف رائع لبدر قوّام في الدقيقة 51، ليعود النجمة ويخرج فائزاً بهدفي علي قصاص في الدقيقة 86 ومحمد صادق في الدقيقة 95.

سيناريو جنوني ليلة أمس مع وصول كأس الدوري إلى باب خزّانة الأنصار قبل أن ينجح النجمة في إبعاده بعد أن حسمت تقنية فيديو الحكم المساعد كرة صادق التي أبعدت من خلف خط المرمى ليقوم حكام الـ«VAR» بإبلاغ الحكم الرئيسي وائل حيدر بأن الكرة تجاوزت الخط وبالتالي هناك هدف للنجمة. هو الهدف الأغلى لصادق، فعبره سمح لفريقه بأن يبقى منافساً على اللقب ويذهب إلى جونيه يوم السبت عند الساعة 17,30 وهو قادر على إحراز لقب الدوري بشرط فوزه على الأنصار المتصدر برصيد 36 نقطة ومتقدماً على النجمة بنقطتين.

(الأخبار)

كلمات متقاطعة 5141

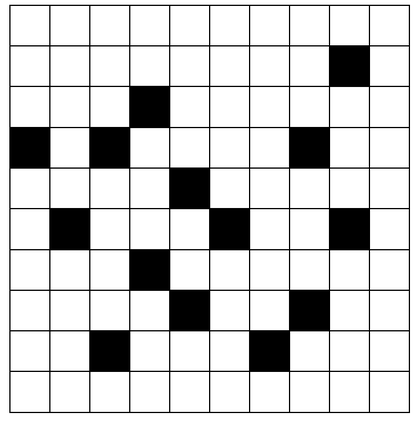

افقيا

1- ممثلة أميركية راحلة لمع نجمها في اربعينيات القرن الماضي – 2- أغنى أقاليم كندا وأكثرها سكاناً عاصمته تورنتو – 3- ملكة صور الأسطورية – خلاء من الأرض لا ماء فيه ولا ناس – 4- ضاع – احدى الشخصيات الرئيسية في مسرحية مكبث لشكسبير – 5- الإفتراب – طريق ضيّق – 6- تضوّع العطر – من الخضر – 7- صباح الخير بالأجنبية – مال مؤجل الدفع – 8- يبس اللحم – جواب – حق – 9- جزيرة إماراتية – نعم – حرف جر – 10- زعيم لبناني راحل

عمودياً

1- ملحن فلسطيني راحل – 2- أحرف متشابهة – نَيْشان – 3- ربطة العنق بالأجنبية – ماتم – خاصته بالأجنبية – 4- شاعر جاهلي زوج أم زهير بن ابي سلمى – 5- عائلة سياسي سوري قاد الثورة ضد الفرنسيين – عرق في العنق ينتفخ عند الغضب – 6- يرحل عن المكان – سحب – فقد عقله – 7- للندبة – طعن بإبرة – قوي وشديد – 8- سهاد – لغة الباكستان – 9- مصيف في كسروان – مدينة فلسطينية – 10- جبل بالقرب من مكة لجأ اليه النبي – من الخضر

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الفولكلور – 2- صباح فخري – 3- أمل – بليز – 4- سو – وسوف – اس – 5- تربل – علم – 6- قيدوم – بسري – 7- رشد – اليقين – 8- اي – ادلب – 9- روسيا – با – 10- سبت – كانون

عمودياً

1- الإستقرار – 2- موريشيوس – 3- فصل – بددَ – سبَ – 4- وبِ – ولو – زيت – 5- لابس – ما – 6- كحلون – لا – 7- لفيف – بيدبا – 8- وخز – عسقلان – 9- ر ر – الريب – 10- ياسمين – قن

sudoku 5141

	6		3			7		
3	7		8			5		1
4	1		2			8		
			5	4				
	9	8				4	1	
	5			8	9		3	
		1			3		5	9
9		7			6		8	2
		6			8		4	

حلول الشبكة السابقة

6	8	9	5	4	1	7	2	3
2	1	5	8	7	3	6	9	4
7	3	4	6	9	2	8	1	5
1	7	6	9	2	4	5	3	8
4	2	3	7	8	5	9	6	1
9	5	8	3	1	6	2	4	7
5	6	7	1	3	9	4	8	2
3	9	2	4	5	8	1	7	6
8	4	1	2	6	7	3	5	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 438

كلمة السر من 9 حروف: ممثل لبناني

ادم صباغ – احسان – اسعد – بيتر سمعان – جاد – حسن شامل – روميو – عادل كرم – عماد – عبد – علي – عمر – عز – غازي – فن – ملحم – منير – مجد – وحيد جلال – يوري

و	ح	ي	د	ج	ل	ا	ل	م	ا
ع	ن	غ	ا	ز	ي	ح	ح	ح	غ
د	ل	ا	د	ب	ع	ل	س	م	ا
د	م	ي	ع	ا	م	ن	د	ا	ب
ع	ج	ل	ر	م	ش	ز	ا	ح	ص
س	د	م	ر	ا	س	ع	م	س	م
ا	ع	ي	م	ي	ز	ر	ع	ا	د
ف	ن	ل	ر	د	ا	ج	ت	ن	ا
م	ن	و	ر	و	م	ي	و	ي	ي
ن	ي	ع	ا	د	ل	ك	ر	م	ب

حلول الشبكة السابقة: بزغل

عملية حسابية 438

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

15	X		٪		=	45
X		X		X		
	X		X	3	=	81
٪		–		X		
	X		+		=	51
=		=		=		
5		49		36		

حلول الشبكة السابقة

22	X	3	٪	6	=	11
X		X		X		
4	+	20	٪	3	=	8
٪		–		X		
2	X	11	X	4	=	88
=		=		=		
44		49		72		

شبكة العنكبوت 438

إعداد نعوم مسعود

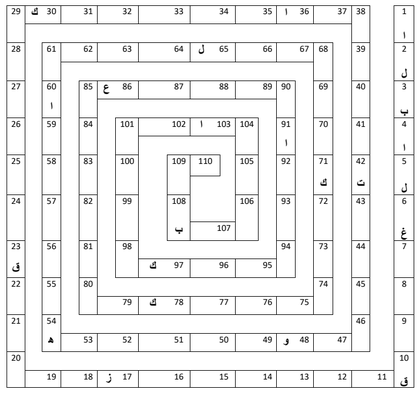

1 – 6 الفتى الذي وصل الى سن النضج والكمال
5 – 19 رواية للكاتبة الانكليزية اغاثا كريستي
18 – 24 فن تعبيري تراثي يعتمد على حركات الجذع والخصر
23 – 28 مدينة تونسية
27 – 36 عمل ادبي عالمي من تاليف الروائي الروسي ليو تولستوي
35 – 39 دولة جزرية صغيرة في اوقيانيا عاصمتها ياترين
38 – 48 لاعب كرة قدم ايطالي محترف سابق
47 – 56 ممثل لبناني لعب دور فؤاد راشد في مسلسل « نساء في العاصفة »
56 – 65 مجلة المانية في عالم الموضة والخياطة
63 – 71 رجل اعمال اميركي من أصل أفريقي مؤسس مصانع « تيسلا موتورز »
70 – 74 وسيلة نقل خفيفة سريعة كهربائية
74 – 82 رئيس حكومة لبناني راحل
81 – 88 رئيس لبناني سابق
88 – 91 نوع من الحلوى فيها مكسرات محمصة
90 – 97 فيزيائي وكيميائي فرنسي اكتشف تمدد الغازات
97 – 103 دولة أوروبية عاصمتها زغرب
102 – 106 مدينة أوكرانية في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود
105 – 110 حركة اسلامية تحكم افغانستان

حل شبكة العنكبوت السابقة

انغويلا – لافرينتي بيريا – رياض الصلح – حارة حريك – كرم ملحم كرم – مرج دابق – بقرزلا – لاهور – هور الحفار – ارسطوطاليس – ليستر سيتي – تيريشكوفا – فايز رسامني – نيديرلاند – ندولا – لاسنغ – غوبلز – زهراب

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5141

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة مصرية (1933-2014). اهتمت بالقضايا الإجتماعية وقضايا المرأة بشكل خاص

6+7+1+7+4+2+5 = الشبيبة ■ 8+9+11 = من إنتاج النحل ■ 10+3+9 = أشعر

حل الشبكة الماضية: **بوريس كارلوف**

فنون مشهدية

نساء الجبل تقمّصن جنى أبي مرشد

كيف تتحول الذاكرة الشخصية إلى تجربة مسرحية تمسّ ذاكرة الجميع؟ يقدّم عرض «أمي وصديقاتها» حكايات نساء الجبل بصدق وإنسانية، فاتحاً نافذة على عالم قلّما حضر على الخشبة، ومثيراً أسئلة عن المرأة والذاكرة والهوية، من دون أن يفقد دفء الحكاية أو بساطتها

أدهم الدمشقي

إذا كان التقمّص، في أحد معانيه، انتقال الروح بين أجساد متعددة، فإن الممثل يعيش التقمص بطريقة معاكسة. يمنح أجساداً كثيرة فرصة أن تعبر من خلال روحه الواحدة. هذه الفكرة رافقتنا طوال عرض «أمي وصديقاتها»، إذ لم نشاهد جنى أبي مرشد تؤدي شخصيات متعاقبة، جسدها نساء كثيرات: الأم، والجارة، والصديقة، والشيخة، والمتمردة، والمناضلة، والمقهورة.

يمتلك حضور جنى دفئاً يصعب تجاهله. ثمة صدق يسبق الأداء، يبعث على الطمأنينة منذ اللحظة الأولى، متجاوزاً الأنموذج الفولكلوري للمرأة الجبلية، ليقدم المرأة التي نعرفها جميعاً... تلك التي تجمع بين العنفوان والعزّة، والخجل والجرأة في آن واحد. لذلك، لا يتطلب تصديقها أي جهد، لأن العلاقة التي تنشأ معها تتجاوز حدود المشاهدة إلى علاقة ذاكرة بذاكرة.

حكايات واقعية بلا افتعال

تكتسب هذه الصدقية معناها عندما نعرف أنّ العرض يقوم على ذاكرة عاشت فيها جنى سنوات طويلة. ذاكرة الأم وصديقاتها والنساء اللواتي أحطن بها منذ طفولتها حتى رحيل والدتها. لذلك جاءت الحكايات محمّلة بتفاصيل الحياة اليومية، من دون افتعال أو رغبة في صناعة التأثير، إنما كما تُروى في البيوت، فلامست الجمهور بالبساطة نفسها التي خرجت منها.

إضاءة على الذاكرة الدرزية من الداخل

ينتمي «أمي وصديقاتها» إلى تقليد الحكواتي في المسرح العربي، لكنه يضيف إليه مساحة قلّما حضرت على خشباتنا، هي ذاكرة البيئة الجبلية الدرزية من الداخل. اعتدنا سرديات المدينة والحرب والقضية الفلسطينية وبيئات اجتماعية متعددة، أما هنا، فنحن أمام ذاكرة نسائية تنتمي إلى مجتمع غالباً ما يُنظر إليه بوصفه شديد التكتم على عاداته وتقاليده. لم يحاول العرض كسر هذا التكتم بدافع الإثارة، إنّما فتح نافذة على عالم إنساني غني، بحب واحترام ومعرفة عميقة.

والأهم أنّ هذا الانفتاح قد مارس نقداً اجتماعياً ونسوياً وحقوقياً من داخل البيئة نفسها. هكذا، تناول قضايا الميراث، وصورة المرأة، والزواج المختلط، والنظرة إلى المختلف، من دون أن يسقط في خطاب اتهامي أو شعارات مباشرة دفاعيّة أو هجوميّة. كان نقداً يُشرّح ولا يُجرّح، يضيء على التناقضات لفهمها وليس لإدانتها. وربما تكمن هنا أحد أجمل خصائص العمل. فهو يحب البيئة التي يتحدث عنها بما يكفي ليجرؤ على مساءلتها. ومن أكثر اللحظات تأثيراً استحضار قصة نساء «بعل شمي» اللواتي وقفن في وجه اجتياح دبّابات الجيش الإسرائيلي (1982) دفاعاً عن أبنائهن. هناك خرجت المرأة من صورة الضحية إلى صورة الفاعل التاريخي، وأصبح الجسد الأنثوي مساحة مقاومة بقدر ما هو مساحة حنان. وهكذا ارتقت الحكاية من مجرد استعادة الحدث إلى ذروة عاطفية وفكرية كشفت الوجه الآخر للمرأة.

إذابة الحدود وعفوية المسرح والسينوغرافيا

نجح العرض أيضاً في إذابة الحدود التقليدية بين الخشبة والجمهور، من دون الحاجة إلى خيارات سينوغرافية معقدة، إنما بفضل طبيعة حضور جنى، التي جلست بين الناس كما لو أنها تستقبل ضيوفاً في بيتها، وحين سقط منديلها وعلّق أحد

> ينتمي العرض إلى تقليد الحكواتي في المسرح العربي

الحاضرين مازحاً، أجابت بعفوية: «معليش... ما نحنا قاعدين بالبيت». في تلك اللحظة، تحوّل المسرح من مكان للتمثيل إلى غرفة الجلوس التي خرجت منها الحكايات. كانت لحظة صغيرة، لكنها اختصرت روح العرض كلها.

أما المشهد الأخير، حين طوت منديلها ووضعته جانباً، فقد بدا خلاصة رحلة كاملة. حركة يومية تحمل ذاكرة أجيال من النساء اللواتي اعتدن أن يطوين المنديل في نهاية النهار. لم تحتج هذه اللحظة إلى شرح أو تضخيم، لأنّها خاطبت الذاكرة الجمعية مباشرة، وهنا بلغ العرض إحدى أكثر لحظاته مسرحية، إذ تحولت الحقيقة نفسها إلى صورة مسرحية مكتملة. وقد أضفت موسيقى «رنيم البزري» لمسة جمالية رافقت المشاهد بذكاء وعمّقت بنيتها الشعورية.

البنية الفسيفسائية وتحدي التراكم السردي

وسط هذا الثراء الإنساني، تبرز الملاحظة الأساسية التي رافقتني طوال العرض. فقد اختار النص بنية فسيفسائية تقوم على تجميع الحكايات والذكريات والشهادات، وهو اختيار ينسجم مع طبيعة الذاكرة، لكنه يقي أقرب إلى التراكم منه إلى البناء. كانت كل حكاية تمتلك قيمتها الخاصة، غير أن العلاقة بينها لم تتطور بما يكفي لتؤسس خيطاً درامياً يقود العمل نحو ذروة واحدة أو سؤال جامع. لذلك بدا الانتقال بين السرديات أفقياً، فيما كان يمكن لهذه المادة الغنية أن تتحول إلى رحلة أكثر تماسكاً.

ولا يعود ذلك إلى ضعف المادة، بل إلى وفرتها. فالذاكرة لا تعرف الاقتصاد، بينما يحتاج المسرح أحياناً إلى الحذف بقدر حاجته إلى الإضافة. وكان ممكناً أن يؤدي الاستغناء عن بعض الحكايات، أو إعادة ترتيبها، إلى مضاعفة أثرها داخل مسار درامي أوضح، بدل أن تتوزع على محطات متجاورة.

الحاجة إلى العين الإخراجية وضبط الإيقاع

من هنا تحديداً، شعرنا بأن العمل كان سيستفيد من وجود عين إخراجية ترافقه من الخارج. وليس المقصود مخرجاً يفرض رؤيته أو يزخرف العرض بإسقاطات شكلية قد تفسد صدق المادة، إنّما الشريك الذي يرى ما لا يراه صاحب التجربة، ويساعد في تنظيم الإيقاع، وإعادة توزيع الكتل السردية، وحماية النص من فائض محبّته لذاكرته. فكلما اقترب الفنان من مادته، ازدادت حاجته إلى مسافة جمالية تعيد تشكيلها من دون أن تنتزع منها روحها.

كذلك بدا الإيقاع في بعض المقاطع متدفقاً على نحو متواصل، حتى كادت الكلمات تتزاحم من دون أن تمنح الصور وقتاً كافياً لتستقر في وجدان المتلقي. وكان الصمت، في لحظات معينة، قادراً على أن يصبح جزءاً من الكتابة نفسها. يمنح الجملة وزنها، ويترك للحكاية فرصة كي تتردد داخل الجمهور قبل أن تبدأ التالية.

يبقى «أمي وصديقاتها» عرضاً نادراً في صدقه، خرجنا من المسرح ونحن لا نتذكر عدد الحكايات التي سمعناها، بقدر ما نتذكر المرأة التي حملتها جميعاً في روح واحدة، وسمحت لنا، طوال ساعة ونصف من الزمن، أن نرى في وجهها وجوه أمهاتنا وجداتنا وصديقاتهن. وربما هنا تكمن القيمة الجمالية الأعمق لهذا العمل، لأنه يدعونا إلى الإصغاء إلى ذاكرة جماعية وجدت، أخيراً، جسداً واحداً يتسع لها جميعاً.

أمي وصديقاتها: س18:00 مساء السبت الأول من آب . المكتبة الوطنية في بعقلين . للاستعلام: 03237542

يعكس العمل ذاكرة البيئة الجبلية من الداخل

مقاومة ثقافية

في بلدة النبي شيت في البقاع، حيث تكاد المكتبات تغيب عن المشهد الثقافي، يفتح «وتد» أبوابه بوصفه أكثر من مكان لبيع الكتب. هو فضاء للقراءة والحوار واللقاءات الفكرية، ورهان على أن تبقى الثقافة حاضرة في الحياة اليومية، حتى في أكثر الأوقات قسوة

«وتد» يُغرس في أرض البقاع

يارا عبود

في مكان اعتاد أن ينتظر الأخبار القادمة من الجبهة أكثر مما ينتظر افتتاح مشروع ثقافي، قررت الزميلة زينب الموسوي أن تفتح مكتبة. لم تنتظر أن يصبح الوضع الأمني «أفضل» ولا أن تنتهي الحرب، لأن عام 2023 كانت الحرب هي السبب في تأجيل هذا الحلم، واحتمال عودتها حاضر في أي لحظة.

هكذا وُلدت «وتد» في النبي شيت؛ من ذلك المكان الذي شهد معارك طاحنة خلال العدوان على لبنان. أتت «وتد» لتقول إن الثقافة أيضاً تستطيع أن تكون شكلاً من أشكال الثبات والصمود.

«وتد»... اسم يختصر الفكرة

اختير اسم «وتد» بعناية. فالوتد، في اللغة العربية، هو ما يُغرس في الأرض لتثبيت الخيمة ومنعها من السقوط. وهو معنى يختصر فلسفة المشروع: أن تكون المكتبة نقطة ارتكاز وتلاق في منطقة تحتاج إلى مساحة ثقافية بقدر حاجتها إلى أي خدمة ضرورية أخرى. تقول الموسوي إن الاسم يعكس رغبتها في أن تكون الثقافة ثابتة في أرض اعتادت أن تختبر قوة أهلها وصمودهم. من هنا، لم تُرد أن يكون مشروعها مجرد متجر إلكتروني. صحيح أن «وتد» ستوفّر موقعاً إلكترونياً لبيع الكتب وإيصالها، لكنها تصرّ على أن تبقى مكتبة واقعية على الأرض. مكان يمكن دخوله، والجلوس فيه، والقراءة، واستعارة الكتب، والبحث عن المراجع، أو حتى قضاء ساعات بين الرفوف من دون أن يكون الشراء شرطاً للدخول.

حين يصبح الكتاب حاجة يومية

جاء المشروع استجابةً لحاجة لمستها مؤسسة المبادرة لدى أبناء المنطقة، ولا سيما الطلاب والقرّاء الشباب. فطالب الجامعة أو التلميذ الذي يحتاج إلى مصادر معرفية لبحثه، أو القارئ الذي يرغب في تصفّح كتاب وتأمله وقراءة فكرة عن محتواه قبل شرائه، كانوا جميعاً يفتقدون مكاناً واحداً يجمع كل هذه الخدمات. البقاع لا يخلو من القرّاء، لكنه يكاد يخلو من المكتبات. فمن يريد كتاباً جديداً، غالباً ما يطلبه من بيروت، وينتظر أياماً حتى يصل، مع كلفة توصيل مرتفعة، فيضيع بذلك عنصر الاكتشاف الذي تمنحه للقارئ زيارة المكتبة. في النبي شيت، لا تريد «وتد» أن تكون مكتبة جديدة فحسب، بل مكاناً يلتقي فيه الناس، ويتحاورون، ويختلفون، ويقرأون، ويستعيدون علاقتهم بالكتاب. وفي زمن تتسع فيه مساحة القلق والتفكير بالوضع الأمني والحرب، تراهن زينب الموسوي على أن يكون هناك، في البقاع، «وتد» آخر يثبّت الثقافة في الأرض.

من مكتبة إلى مساحة للحوار

لا تبدأ المكتبة بالكتاب وتنتهي عنده، بل ستتحوّل «وتد» إلى مساحة ثقافية مفتوحة، تستضيف جلسات قراءة، وندوات فكرية، ومناقشات كتب، وأنشطة للأطفال، ولقاءات تجمع القراء حول أسئلة

> جلسات قراءة وندوات فكرية ومناقشات كتب

الثقافة والمعرفة، باختصار «تبادل للمعارف وتثقيف مستمر وزيادة الوعي بأهمية الكتاب خصوصاً» في عصرنا الحالي. وتضيف الموسوي: «مهم موضوع ماذا نقرأ، والأهم كيف نقرأ». لذلك تريد أن تسهم اللقاءات في تعليم مهارات القراءة والتفكير النقدي، وفهم مضمون الكتاب، وفتح باب النقاشات، بحيث تتحول القراءة إلى ممارسة جماعية تشاركية، لا إلى فعل فردي معزول. لأن جزءاً كبيراً من الخطاب الثقافي اليوم يدفع الإنسان إلى الانشغال بذاته فقط، بينما تحاول «وتد» أن تفتح نقاشاً مختلفاً، يعيد الاعتبار لفكرة المشاركة الثقافية، وأن يكون الكتاب مدخلاً إلى الحوار، لا إلى العزلة.

المشروع الذي وُلد وسط أزمة اقتصادية خانقة، جعل افتتاح مكتبة أشبه بمغامرة غير محسوبة. استخدمت زينب الموسوي ما استطاعت إليه سبيلاً لتأمين انطلاقته، ولم تتردد في نقل جزء كبير من مكتبتها الشخصية، التي جمعتها على مدى سنوات، إلى رفوف «وتد»، لتكون نواة المجموعة الأولى. فالكتب التي كانت تحتل زوايا منزلها، أصبحت جزءاً من مكتبة أرادت لها أن تكون متاحة للجميع.

ولم تكن وحدها في هذه المغامرة. سرعان ما تحولت الفكرة إلى مشروع جماعي. زملاء في العمل تطوعوا لتصميم الهوية البصرية للمكتبة، وآخرون أسهموا في إطلاق موقعها الإلكتروني، فيما قدمت دور نشر ومراكز دراسات مجموعات من الكتب دعماً للمبادرة. آخرون حضروا لترتيب الرفوف، وفرز العناوين، وتجهيز المكان قبل الافتتاح. لم يكن الأمر مجرد مساعدة لصديقة، بقدر ما كان إيماناً بأن افتتاح مكتبة في البقاع يستحق أن ينجح. كأن كل من شارك، ولو بتفصيل صغير، كان يريد أن يثبت أن الثقافة لا تزال قادرة على جمع الناس حول فكرة واحدة.

الثقافة بوصفها شكلاً من أشكال الصمود

لا تنكر الموسوي أن المشروع، كما كل شيء في لبنان، يبقى عرضة للزوال. فالظروف الأمنية الحالية قد تعرّض المكتبة للدمار، ربما إذا عادت الحرب. رغم ذلك، هي لا تعتبر ذلك سبباً للتراجع. بالنسبة إليها، يكفي أن يجد طفل كتابه الأول، أو طالب مرجعاً لبحثه، أو قارئ زاوية هادئة يقلب فيها صفحات رواية، حتى يكون المشروع قد حقق جزءاً من هدفه الأساسي.

قد يبدو افتتاح مكتبة في بلدة تعرضت، كما غيرها من بلدات البقاع، لاعتداءات خلال الحرب، خطوة غير محسوبة. لكن الموسوي تنظر إليها من زاوية مختلفة. بالنسبة إليها، الثقافة ليست نشاطاً مؤجلاً إلى ما بعد انتهاء الأزمات، بل وسيلة لمواجهتها. لذلك، ترى أن وجود مكتبة في هذا المكان، وفي هذا التوقيت، يحمل معنى يتجاوز الاستثمار أو التجارة، ليصبح إعلاناً بأن الحياة اليومية يجب أن تستمر، وأن المعرفة لا تقل أهمية عن أي شكل آخر من أشكال الصمود.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 29 تموز 2026 العدد 5837

رادار

في كواليس «الجزيرة»... لماذا صُرف صحافيو غزة؟

زينة حداد

لا تزال قضية الصحافيين في غزة الذين صُرفوا من شبكة «الجزيرة مباشر» القطرية تتفاعل داخل الأوساط الإعلامية. فقد قررت القناة أخيراً إنهاء تعاقدها مع 24 إعلامياً من القطاع بصورة مفاجئة ومن دون تقديم مبررات. ومع مرور الأيام، اتسعت دائرة التفاعل مع القرار، في ظل انعكاساته المباشرة على حياة الإعلاميين الذين يعيشون تحت وطأة الحرب والظروف الاقتصادية والإنسانية القاسية.

بداية الأزمة... وعود بالنقل ثم إنهاء للعقود

بدأت حكاية الصحافيين المصروفة خدماتهم أخيراً، عندما تلقوا رسالة إلكترونية من إدارة «الجزيرة» تفيد بأنه سيتم نقلهم إلى «الجزيرة 2». خطوة قيل إنها تهدف إلى الإفادة من خبراتهم وتطوير قدراتهم الإعلامية. إلا أنهم فوجئوا، يوم الأربعاء الماضي، باتصال من مسؤولي القناة أُبلغوا خلاله بإنهاء عقودهم مع «الجزيرة مباشر»، على خلفية وقف البث المباشر بشكل كامل من داخل قطاع غزة، مقابل تعويضات لا تتجاوز قيمة ستة أشهر.

وفي السياق نفسه، تشير المعطيات المتداولة إلى أنّ إدارة «الجزيرة» أبلغت الموظفين في غزة بأن نشاط «الجزيرة مباشر» سيتوقف نهائياً، وأنهم سينتقلون إلى شركة إنتاج تعمل بطلب من الجانب القطري. غير أن المفاجأة كانت في أن تلك الشركة لا تزال قيد التأسيس، ما أثار تساؤلات حول مصير حقوق الموظفين، ولا سيما أنهم كانوا مرتبطين بعقود عمل حصرية مع «الجزيرة مباشر».

خلفيات القرار: بين الروايات المتداولة والاتهامات

تتحدث معلومات متداولة عن أن القائمين على «الجزيرة مباشر» أبدوا انزعاجاً بعد استشهاد الصحافي محمد وشاح وشقيقه أحمد أثناء تأديتهما عملهما، عقب انتشار صور لمحمد على مواقع التواصل الاجتماعي وهو يرتدي الزي العسكري لحركة «حماس». هذا التطور دفع إدارة القناة إلى تجميد عمل جميع الموظفين في غزة، انطلاقاً من مخاوف مرتبطة بالانتماءات السياسية لحركات المقاومة في ظل استمرار سياستها الإعلامية القائمة على الازدواجية.

في المقابل، تذهب معلومات أخرى إلى أن قرار إنهاء العقود اتُّخذ من قبل مدير الأخبار في قناة «الجزيرة» الإخبارية اللبناني رائد فقيه، بالتعاون مع المدير العام للشبكة ناصر بن فيصل آل ثاني. وجاء القرار على خلفيات تتعلق بحركات المقاومة، ضمن توجه إعلامي جديد يقوم على حصر التغطية القادمة من غزة ضمن نشرات «الجزيرة» الإخبارية، بدلاً من البث المباشر الذي كانت تتولاه «الجزيرة مباشر».

انعكاسات القرار على تغطية غزة

في المقابل، كثّفت «الجزيرة مباشر» اهتمامها بملفات أخرى، من بينها التطورات في سوريا، بما في ذلك الشأن الزراعي، إلى جانب متابعة الأحداث في السودان ولبنان وغيرهما. ويرى المتابعون أن أخبار قطاع غزة لم تعد تحظى بالأولوية التي كانت تتمتع بها سابقاً، رغم استمرار الحرب وسقوط عشرات الضحايا يومياً.

وتؤكد المصادر أن «الجزيرة مباشر» حققت خلال فترة الحرب أرقام مشاهدة استثنائية، بعدما ركزت تغطيتها على معاناة المدنيين في غزة، بعيداً عن التجاذبات السياسية. إذ خصصت ساعات طويلة من البث المباشر والتقارير الميدانية، وهو ما انعكس على نسب المشاهدة التي بلغت ملايين المتابعين. وترى هذه المصادر أن غياب التغطية المباشرة من غزة سيؤثر سلباً في حضور القناة ومكانتها.

كما تشير المعلومات إلى أنّ قرار وقف عمل «الجزيرة مباشر» في غزة تزامن مع تقليص مهمات الصحافي الفلسطيني تامر المسحال مع الإبقاء عليه في دور المذيع فقط، بعدما عُرف بإعداده تحقيقات وتقارير تناولت نشاط فصائل المقاومة خلال الحرب.

على بالي

أسعد أبو خليل

تتمتّع السلطات الكنيسيّة المارونيّة بحظْوة لا تتمتّع بها سلطات دينيّة أخرى. هناك تراتبيّة سلطات دينيّة (وأديان) في لبنان. الاحتفالات التي عمّت لتطويب البطريرك حويّك كانت مُبهرة في رعاية الدولة لها. نواف سلام (الذي زار الجنوب «خلسةً») شارك مزهوّاً. لكنّ سيرة البطريرك حويّك تعرّضت لإعادة اعتبار وتضليل من قِبل دعاة البطريركيّة. هذا مقبول لو كان ذلك سارياً في بلد لا تتعرّض فيه مراجع دينيّة إسلاميّة لإهانات مباشرة. محطّة الطائفيّة، إل بي سي (التي تأسّست بمبادرة إسرائيليّة لضخّ البروباغاندا الإسرائيليّة) تقبل السخرية من رجال الدين المسلمين فقط (البطريرك صفير كان يتباحث مع بيار الضاهر في شأن فرْض مراقبة وحذف لمضامين مُسيئة للكنيسة في الأفلام التي تبثّها المحطة). البطريرك حويّك لم يكن هو مؤسِّس لبنان الحديث. هو كان وسيلة للسيطرة الفرنسيّة على لبنان وكان من دعاة إطالة أمد الانتداب الفرنسي. وخلافاً لسِيَر وملاحم متخيّلة عن مقاومة البطريركيّة للسلطة العثمانيّة، كان البطريرك (ليس وحيداً) من طالبي المباركة والدعم العثماني. وهو زار السلطنة في 1905 لتُعينه على خصومه اللّيبراليّين الموارنة. وتكريم البطريرك لم يلحظ جوانب مثيرة للجدل في سيرته مثلاً. ودوره في المجاعة لم يكن محلّ إجماع كما صوّرت السِّيَر في الأيام الماضية. كان هناك جدل ومطالبات من الكنيسة لفِعل أكثر (واتّهامات من طوائف مسيحيّة غير مارونيّة)، لكن للحق: هو باع ممتلكات كنسيّة للإنفاق على المحتاجين ولم يتورّع عن توجيه انتقاد لأثرياء الموارنة على تقاعسهم عن عمل الخير. لكن هناك جانب آخر: دور البطريرك وأعضاء وفده في مؤتمر الصلح في 1919. في الفترة غير القصيرة ركّز الوفد على «الفروقات بين اللّبنانيين الغربيّي التوجّه وبين «البدو والعرب المتخلّفين ثقافيّاً» (إنجن أكارلي، «السلم الطويل: لبنان العثماني، 1861-1920»، ص. 176). وطلب الوفد حماية المسيحيّين من المسلمين. صحيح أنّه أراد ضمّ أراضٍ إلى جبل لبنان لكنّ ذلك كان بناء على فكرة مغلوطة عن أكثريّة مسيحيّة. ثم هو تحدّث في مراسلة عن تبادل سكان طوائفي. وهو طلب في مراسلة مع الخارجيّة الفرنسيّة بضمان فرنسي وحيد للمسيحيّين.

المفكرة

تحية لشجرة الصنوبر

■ يفتح معرض «أصداء الوجود» حواراً بين الفن اللبناني والإيطالي من خلال رمز مشترك هو شجرة الصنوبر، بوصفها حاملة للذاكرة والتاريخ والهوية المتوسطية. يستمر المعرض حتى 21 تشرين الأول (أكتوبر)، في «جناح نهاد السعيد للثقافة» في المتحف الوطني في بيروت، من تنظيم السفارة الإيطالية في لبنان.

يجمع المعرض أعمال الفنان الإيطالي إنزو كوكي (الصورة) والفنان اللبناني - الإيطالي جيلبير الحلبي، إلى جانب مختارات من أعمال رواد الفن التشكيلي اللبناني، بينهم عمر أنسي، مصطفى فروخ، سيزار الجميل وعارف الريّس، في محاولة لاستكشاف العلاقة بين الطبيعة والذاكرة والإبداع، وإبراز الصنوبر كرمز ثقافي وبيئي يجمع ضفتي البحر المتوسط. يتوزع المعرض على ثلاثة طوابق داخل الجناح. يضم المستوى الأول أعمالاً تركيبية ورسومات لإنزو كوكي، تقابلها لوحة «صنين» الضخمة لجيلبير حلبي، بينما يتحول الطابق السفلي الأول إلى مساحة تستحضر غابة من أشجار الصنوبر عبر سلسلة لوحات لحلبي، تتجاور مع رسومات كوكي وأعمال لفنانين لبنانيين تناولوا هذا الرمز في تجاربهم. أما المستوى الأخير، فيخصص لبعدٍ بيئي، من خلال تعاون مع وحدات حماية الغابات والتنوع البيولوجي في قوات الكارابينييري الإيطالية، ويعرض منحوتات خشبية ومادة توثيقية حول حماية الغابات والإرث الطبيعي.

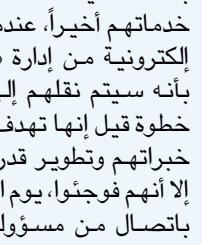

معرض «أصداء الوجود»: مستمر حتى 21 تشرين الأول (أكتوبر) - من الساعة 10:00 صباحاً حتى 5:00 مساءً - «جناح نهاد السعيد للثقافة» (المتحف الوطني، بيروت). للاستعلام: 79/013099

نتاشا أطلس: صوت بين عالمين

■ بعد أكثر من أربعة عقود على انطلاق مسيرتها الفنية، تعود المغنية البلجيكية ذات الجذور المصرية نتاشا أطلس (الصورة) إلى بيروت في أمسية تمزج الموسيقى الإلكترونية بالإيقاعات العربية، في عرض Parallel Universe - Vol. 1، الذي يجمع بين الموسيقى الشرقية والتجريب المعاصر، يوم الخميس 30 تموز (يوليو) في «كيد». يرافق أطلس في الحفلة عازف الكمان سامي بشاي، فيما يحلّ المنتج والموسيقي اللبناني زيد حمدان ضيفاً خاصاً، في لقاء موسيقي يزاوج بين الأصوات الإلكترونية والإيقاعات الشرقية والغناء العربي، مستكشفاً المساحات المشتركة بين الموسيقى الغربية والتراث الموسيقي في المنطقة. وتُعدّ نتاشا أطلس من أبرز الأسماء التي أسهمت في ترسيخ ما يُعرف بموسيقى الـ«إلكترو-أورينتال»، إذ اشتهرت بدمج الموسيقى الإلكترونية والتريب هوب والجاز مع المقامات والإيقاعات العربية، وقدّمت أعمالاً باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

«Parallel Universe - Vol. 1»: الخميس 30 تموز (يوليو) - الساعة 8:00 مساءً - «كيد» (الكرنتينا). للاستعلام: 70/501705

اتفاق الإطار: أسئلة السيادة والاحتلال

في ذكرى اغتيال المفكر اللبناني أنطون سعادة (الصورة) في شهر تموز (يوليو)، تنظم إدارة العمل القومي ندوة بعنوان «اتفاق الإطار من منظور قومي»، تتناول مقاربة الاتفاق من منظور سياسي وقومي، وتبحث في تداعياته وانعكاساته على الصراع مع الاحتلال وقضايا السيادة، اليوم في قاعة صحيفة «ملتقى».

يشارك في الندوة كل من الجامعي الزميل عمر نشابة، والباحث بسام الهاشم، والإعلامي روني الفا، فيما يديرها ويلقي كلمة إدارة العمل القومي حليم رزوق. ويأتي اللقاء في إطار نقاش مفتوح حول القضايا الوطنية والإقليمية المرتبطة بموضوع الندوة.

ندوة «اتفاق الإطار من منظور قومي»: اليوم - الساعة 5:00 عصراً - «ملتقى» (مبنى جريدة السفير، الحمرا). للاستعلام: 81/857880

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com